

مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية RUHMS

علمية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإدارية والإنسانية – جامعة الرازي

أبحاث العدد:

- أثر تمكين العاملين على تحسين جودة الخدمات الصحية في مستشفيات القطاع الخاص في الجمهورية اليمنية.
- أطلس البشرية في سورة الحج.
- الديمقراطية : جذورها الفلسفية، وتطورها إلى نظام سياسي.
- مدى الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية واثرة على جودة المراجعة الداخلية في البنوك اليمنية العاملة في امانه العاصمة.
- مدى تطبيق إستراتيجيات إدارة الأزمات في الشركات اليمنية لصناعة الأدوية.
- أثر التوجه الريادي في القدرات الديناميكية للشركات الصناعية اليمنية.
- تقييم تشريع ضريبة العقارات اليمني وفق قواعد فرض الضريبة.
- مسائل عقدية مستنبطة من خلال منهج النبي ﷺ في تعامله مع من وفد إليه من المسلمين والمشركون وتطبيقاتها المعاصرة.

جامعة الرازي
كلية العلوم الإدارية والإنسانية



يونيو 2021م

المجلد الثاني

العدد الأول

الهيئة الاستشارية

الرقم	الاسم	التخصص	الجامعة	الدولة
1	أ. د / عبدالله عبدالله السنفي	ادارة اعمال	جامعة صنعاء	اليمن
2	أ. د / صالح حسن الحرير	ادارة اعمال	جامعة عدن	اليمن
3	أ. د / طلعت اسعد عبد الحميد	ادارة اعمال	جامعة المنصورة	مصر
4	أ. د / حسن عبد الوهاب حسن	ادارة اعمال	جامعة القران الكريم	السودان
5	أ. د / نجاة محمد جمعان	ادارة اعمال	جامعة صنعاء	اليمن
6	أ. د / احمد علي الحاج	تخطيط تربوي	جامعة صنعاء	اليمن
7	أ. د / محمد احمد الجلال	طرائق التدريس	جامعة ذمار	اليمن

الإشراف العام

د / طارق علي النهي
رئيس مجلس الأمناء

رئيس التحرير

د / محمد حسيني الحسيني
عميد كلية العلوم الادارية والانسانية

مدير التحرير

د / نجيب علي اسكندر

هيئة التحرير

أ.م. د / جميل غالب الربيعي

د / تركي يحيى القباني	د / عبد الفتاح على القرص
أ.م. د / محمد محمد القطيبي	د / محمد حسيني الحسيني
أ.م. د / صالح علي النهاري	د / أحمد محمد الحجوري

رقم الايداع في دار الكتب الوطنية - صنعاء () لسنة 2020م

مجلة جامعة الرازي - مجلة علمية محكمة - تهدف الى اتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم ونتاجاتهم العلمية باللغتين العربية والانجليزية في مختلف العلوم الادارية والانسانية

مجلة جامعة الرازي للعلوم الادارية والانسانية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجال العلوم الادارية والانسانية

تصدر عن كلية العلوم الادارية والانسانية - جامعة الرازي - اليمن

توجه المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان الآتي :

مجلة جامعة الرازي للعلوم الادارية والانسانية

ص.ب:، الرمز البريدي.....اليمن

هاتف : 216923-774440012

فاكس: 406760

البريد الالكتروني : ruahms@alraziuni.edu.ye

صفحة الانترنت : www.alraziuni.edu.ye

الديمقراطية : جذورها الفلسفية، وتطورها إلى نظام سياسي

إعداد

الدكتور / حميد علي اسكندر

الجذور المعرفية للديمقراطية وتطورها إلى نظام سياسي

المقدمة:

يعتبر مفهوم الديمقراطية واحدا من المفاهيم الأكثر شيوعا وأكثرها التباسا وغموضا في الخطاب السياسي المعاصر ولا يزال هذا المفهوم يخضع لتأويلات وتفسيرات متعددة ومتباينة ومثيرة للجدل سوى على مستوى اللفظ في جذوره اللغوية أو على مستوى الدلالة المباشرة من قبل عدد من الباحثين والمتخصصين. والحقيقة إن الاهتمام بالديمقراطية والخلاف حول مفهومها ليس حديث العهد، إلا أن هذه الوتيرة زادت حدة منذ العقود الأخيرة من القرن الماضي، حيث أصبحت الديمقراطية موضوع اهتمام وتركيز كثير من الدراسات والندوات والمؤتمرات والأبحاث العلمية. الأمر الذي جعل هذه الفكرة يكتنفها الغموض ويشدد حولها الخلاف. وعليه ستركز هذه الدراسة على الجذور الفلسفية لنشأة مصطلح الديمقراطية، ومسار تطوره التاريخي عبر العصور، من أجل كشف التباس المفهوم وعملية تحوله إلى مصطلح سياسي وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: ما الديمقراطية؟ وأين نشأة، وما أسباب نشأتها؟ وكيف تطورت إلى نظام سياسي، وما أنواع النظم السياسية الأخرى؟ وهل ديمقراطية العصور القديمة هي نفس الديمقراطية في عالمنا المعاصر؟.

كما تهدف هذه الدراسة إلى تقديم الإجابة على تلك الاستفسارات وعلى الأسئلة التي تتشا في ثنايا البحث، ولتحقيق تلك الغاية تم تقسيم الدراسة إلى محاور أساسية: مفهوم الديمقراطية: أهم التعريفات المختلفة للديمقراطية، الجذور الفلسفية لنشأة المفهوم وتطوره، الديمقراطية في اليونان القديم، وأشكال الديمقراطية في العصر الحديث. كما ستركز هذه الدراسة على تحليل ومناقشة مواطن القوة والضعف النسبية لمختلف أنواع الديمقراطية. وقد وضع التصنيف المقترح للديمقراطية أو تصنيفها على أساس مُثل وممارسات أشكال الحكم الديمقراطي على النحو المتاح في الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع. ويؤمل أن يكون هذا التحليل له فائدة في تحديد القضايا الحاسمة للسياسة الديمقراطية في سياق السيناريو العالمي المتغير.

مفهوم الديمقراطية: الجذور الفلسفية لنشأة المفهوم وتطوره:

الديمقراطية مذهب فلسفي واجتماعي قبل كل شيء، كما أنها نظام سياسي من أنظمة الحكم. فالديمقراطية كفكر ومذهب سياسي تعني ذلك المذهب الذي يرجع أصل السلطة السياسية أو مصدرها إلى الإرادة العامة للأمة، أي إن هذه السلطة لا تكون شرعية إلا إذا كانت مستمدة من إرادة الشعب. بمعنى أن الشرعية الديمقراطية هي الشرعية السياسية الوحيدة بين البدائل الأخرى. أما الديمقراطية كنظام سياسي للحكم فهي ذلك النظام الذي يستلهم روح المذهب الديمقراطي، أي أنه ذلك النظام الذي ينشأ وليدا لإرادة الشعب ويقر على أنه نظام شرعي لأنه مستمد من إرادة الشعب وحده (□).

قبل الغوص في الجذور الفلسفية والمعرفية لنشأة الديمقراطية وتطورها في سياق ما استجد على العلوم السياسية والاجتماعية بحكم التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي لحق بالمجتمعات الإنسانية، وخلصت إلى ما وصلت إليه اليوم، لابد من فهم معناها أولا والإحاطة بمفهومها القانوني من خلال استعراض تعريفاتها الواردة في الموسوعات الفلسفية والعلمية المتخصصة وفي أدبيات الفلاسفة والمفكرين السياسيين. لقد تعددت تعريفات الديمقراطية من وجهات نظر مختلفة وبطرق متباينة ومتشعبة وفي أوقات مختلفة الأمر الذي أدى إلى التباس وغموض المفهوم وصعوبة تحديد المعنى الدقيق للمصطلح.

تذهب الموسوعة البريطانية إلى أن مصطلح الديمقراطية يتضمن ثلاثة معاني أساسية معاصرة: (1) شكل من أشكال الحكم الذي يمارس فيه المواطنون حق اتخاذ القرارات السياسية بصورة مباشرة، وفقا لقاعدة الأغلبية، وتعرف بالديمقراطية المباشرة. (2) شكل من أشكال الحكم الذي يمارس فيه المواطنون نفس الحق ولكن بطريقة غير مباشرة، أي بواسطة انتخاب من ينوب عنهم، وتعرف بالديمقراطية النيابية. (3) شكل من أشكال الحكم الذي تكون فيه سلطة الأغلبية تمارس في إطار قيود دستورية تضمن للمواطنين الحصول على كافة حقوقهم، وتعرف بالديمقراطية الدستورية أو الديمقراطية الليبرالية^(ب). وهذا الأخير لا يختلف كثير عن الديمقراطية النيابية.

تصف موسوعة علم الأخلاق الديمقراطية بأنها إجابة على السؤال: من هو المخول في اتخاذ القرار، وما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها بشأن كيفية تنظيم جماعة من الناس؟ في مقابل ما هو

(□) حسن زغير حزيم، جذور الفكر الديمقراطي الأوروبي، الجامعة المستنصرية، العراق، 2011م.

(ب) The new encyclopedia-Britannica, Vol,4,London,2002,p5

القرار الذي يجب اتخاذه؟ وبالتالي، يُنظر إلى الديمقراطية على أنها شكل من أشكال صنع القرار حيث تتاح الفرصة للعديد من الأفراد المرتبطين بالقرار أن يلعبوا دوراً متساو تقريباً في مرحلة أساسية من صنع القرار. تفسر موسوعة الأخلاق كذلك أن هناك "مفهومين أساسيين للديمقراطية. إحداهما أن الديمقراطية هي مجموعة من الإجراءات والمؤسسات. وهكذا، على سبيل المثال، فإن الطريقة العادلة لاتخاذ القرار بين خمسة أشخاص في سيارة سلك حديدية فيما يتعلق بما إذا كان ينبغي السماح بالتدخين، هي إعطاء كل شخص صوتاً واحداً وتحديد الموضوع عن طريق مبدأ الأغلبية. سيكون هذا على عكس القاعدة التي تمنح اتخاذ القرار بالكامل لشخص واحد، كما هو الحال في الملكية المطلقة، أو لمجموعة صغيرة جداً من الأشخاص الذين يتميزون بطريقة ما كالنسب، كما هو الحال في الأرستقراطية^(□)". يسمى مفهوم الديمقراطية هذا بمبدأ حكم الأغلبية. ومع ذلك، رفض منظرو الاختيار العام التأكيد على أن أي مجتمعات ديمقراطية فعلية أو محتملة تدار في المقام الأول من خلال إجراءات حكم الأغلبية. لقد كشفوا أنه في أي مجتمع مركب بشكل معقول، من غير المحتمل أن تكون هناك أغلبية واضحة لأي بدائل سياسية، وأن معظم القرارات يتم اتخاذها "بطرق غير أغلبية". مثل هذا الاعتبار يدعم رأي جوزيف شومبيتر بضرورة تحديد الديمقراطية بالإجراءات والمؤسسات المميزة للديمقراطيات الغربية الحديثة. المفهوم الثاني هو أنه "تم الاعتقاد في الديمقراطية على أنها مجموعة من المعايير لتقييم عملية صنع القرار". تدعم وجهة النظر هذه حجة روسو بأن قواعد صنع القرار يجب أن تُنظم بحيث تُنتج قرارات تتوافق مع إرادة الشعب، حيث المساواة والإجماع هما المثل الأساسية وراء عملية صنع القرار. وهذا يعني أن المفهوم الثاني للديمقراطية مفهوم نظري بطبيعته، بينما يمثل المفهوم الأول الجانب العملي للديمقراطية.

تعتبر موسوعة كولير إن أفضل تعريف موجز للديمقراطية هو التعريف الذي قدمه أبراهام لينكولن الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة الأمريكية في عام 1863: بقوله "الديمقراطية هي حكم الشعب، من قبل الشعب، ومن أجل الشعب"^(ب). وفقاً لموسوعة الديمقراطية، فإن التعريف الواسع للديمقراطية هو أن "الديمقراطية هي نظام حكم يحق لجميع الأشخاص البالغين داخل وحدة الحكم المشاركة على قدم المساواة في وضع القوانين والسياسات العامة. سيتطلب كل عنصر من عناصر هذا

(□) Encyclopedia of ethics, second edition, ed. Becker, charlotte and other, Vol. 1,

Rutledge, new york, 2001, p.358>

(ب) Encyclopedia, Vol 8, Macmillan educational corporation, new York, 1980, p.75.

Colliers

التعريف ومعظم التعريفات الأخرى مزيداً من الموصفات. في سياق هذا التفصيل، تتجاوز معظم النظريات الوصف والتعريف إلى بعض التصريحات عن المثل الديمقراطية (□)."

وفقاً للموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، تُفهم الديمقراطية على أنها شكل من أشكال الحكومة التي تنطوي على حكم الشعب، والذي كان معناها في الأساس منذ إدخال المصطلح وتطبيقه في اليونان القديمة. وتذهب هذه الموسوعة إلى أبعد من ذلك في أنه لا يوجد وصف معياري للديمقراطية، وقد تم استخدام المصطلح بطرق عديدة مختلفة. من الناحية السياسية، تعتبر الديمقراطية أنموذجاً من جهة، و مجموعة من الأهداف أو التطلعات من جهة أخرى، بالإضافة إلى أنها مجموعة من المؤسسات أو العمليات السياسية الفعلية التي هي شرط مسبق لتحقيق المثالية، ضمن الحدود المشروطة بالظروف التاريخية، وتغيير القدرات البشرية، والحقائق الاجتماعية والاقتصادية الأخرى (ب).

إن الديمقراطية، كما حددتها موسوعة الفلسفة، تتكون من "حكم الشعب" أو "الحكم الذاتي للجمهور". أي على نقيض الحكم من قبل فرد أو مجموعة خاصة. إنه نظام لصنع القرار يشارك فيه بالفعل كل من ينتمي إلى الجسم السياسي الذي يتخذ القرارات. أي أن كل شخص يجب أن يشارك في اتخاذ القرار بنفسه، كون الجميع يمتلكون قوة متساوية. هذا يعني أن كل شخص يجب أن يكون قادراً على التصويت بين الممثلين الذين سيكلفون باتخاذ القرار؛ والممثل الذي يفوز هو من يحصل على العدد الأكبر من الأصوات (ج). كما "أن معنى الديمقراطية يتضمن عدة أبعاد... أهمها ذلك البعد الذي يحمل فكرة رضا، وموافقة المحكومين" (د). أي إن الديمقراطية هي النظام الذي يتطلب أن يكون لهيئة الناخبين الحرية الكاملة في اختيار من يمثلهم في المواسم الانتخابية التي تعقد بصفة دورية.

بدأت الإرهاصات الأولى لمفهوم الديمقراطية في القرن الخامس قبل الميلاد في أثينا، حيث كانت الديمقراطية حالة خاصة تتميز بها أثينا عن باقي المدن اليونانية، فقد كانت أول تجربة في التاريخ

(□) The encyclopedia of Democracy, Vol, IV, Rutledge London, 1995, p.1278.

(ب) International encyclopedia of social and behavioral science, ed. Smelser Nail, Vol 5, new york, 2001, p. 3405.

(ج) Encyclopedia of philosophy, ed. Edwards, the Macmillan company, new york, 1967, p. 338.

(د) (ير) لورنس ج. ار. هيرسون، ترجمة صلاح الدين الشريف، سياسات وأفكار: دراسة علمية تحليلية لمفهوم النظرية السياسية، مكتبة الانجلو المصرية، 1987م، ص 64

الاجتماعي والسياسي والتي عرفت بالديمقراطية المباشرة مارسستها شريحة من المجتمع الأثيني هي طبقة الأحرار وإقصاء كل من العبيد والنساء والأجانب من حق المشاركة السياسية.

يشير تاريخ الفكر السياسي إلى أن قدماء اليونان كانوا أول من استعمل تعبير الديمقراطية ليصف نظام سياسي استهدف قيام الشعب بحكم نفسه بنفسه. غير أن تطبيق ذلك المفهوم في تلك الفترة أدى إلى استيلاء طبقة الأحرار على الحكم وكذلك ما حدث في الرومان . وقد انتقلت تلك الفكرة إلى الغرب عن طريق العرب الذين قاموا بترجمة الموروث الفكري والفلسفي اليوناني^(١). وبذلك يعود مصطلح الديمقراطية في الأساس إلى اللغة اليونانية القديمة والمكون من مقطعين، demos وتعني الشعب و kratos وتعني حكم أو سلطة، ليصبح المصطلح بعد ذلك "حكم الشعب". وقد عرفت الديمقراطية في الاصطلاح الغربي وفقا لمفهوم الثورة الفرنسية على أنها "حق الشعب المطلق في أن يشرع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات ممثليه بحيث يكون لإرادة الشعب بذلك حرية غير مقيدة بأية قيود خارجية، فهي سيدة نفسها ولا تسال أمام سلطة غير سلطتها"^(٢).

إن شكل الحكومة في القرن السابع قبل الميلاد في اليونان القديمة كانت الأوليغاركية وهي من طبقة النبلاء وملوك الأراضي الأثرياء. حيث كانت الطبقات الدنيا تعاني من النظام القمعي الذي جعلها تدعم أي شخص مستعد لمساعدتها. في نفس الوقت كان الأثرياء غير قادرين على التدخل لأن أي تدخل يمكن أن يؤدي إلى ضرر أو خسارة لهم. كان القادة الأفراد يحكمون في بعض المدن وبعضهم كانوا قادة جيدين جلبوا التقدم الاجتماعي والاقتصادي إلى دولهم، والبعض الآخر تسببت في إنتاج الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي كانت تعيش فيها شرائح كبيرة من الناس. أصبح جوع الجماهير وزيادة عدد المواطنين المعوزين الذين لا يملكون أرضا يشكل خطرا على المجتمع. فبدئت الفصائل تتشكل ورفت أصوات الاحتجاج، وتم وضع المطالب اللازمة لإعادة توزيع كل الأراضي. لقد كان معظم الحكام من الطغاة الذين استخدموا سلطتهم لخدمة مصالحهم الخاصة مما خلق الكراهية تجاههم أولاً بين الأرستقراطيين ثم بين الناس. هكذا كان الاستبداد هو الشكل السياسي الرئيسي في هذه المرحلة مما أدى إلى عدم الاستقرار. وفي 621 قدمت تنازلات هامة وضعت الأعراف غير المكتوبة للمحاكم محددة باللون "الأسود والأبيض". بالنسبة إلى عامة الناس كان هذا مكسباً حقيقياً؛ في الوقت الحالي على الأقل كانوا يعرفون مكانهم ؛ ولم تعد الأحكام تعتمد على التفسيرات

(١) محمد عبد العزيز ربيع، تأملات في الإشكالية الثقافية: الثقافة والديمقراطية،

(٢) (بر) العيادي صونية، المجتمع المدني...المواطنة والديمقراطية "جدلية المفهوم والممارسة"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني والثالث، جامعة محمد خيضر، الجزائر، يونيو 2008م.

التعسفية للقاضي الأرستقراطي، في نظام كانت عقوبة السرقة هي الموت. هذا وحده يوضح كيف كان الصراع على الوجود مريعاً^(□).

تعتبر أثينا غالباً مهد الديمقراطية الحقيقية ونقطة مرجعية مهمة في تاريخ النظام السياسي الديمقراطي. برزت أثينا في القرن السابع قبل الميلاد مع طبقة أرستقراطية مهيمنة، أدت هذه الهيمنة إلى الاستغلال الذي أدى بدوره إلى ظهور مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية، تفاقمت هذه الإشكاليات في أوائل القرن السادس الميلادي وبعد فترة وجيزة من الاضطرابات توجه الأثينيون جميعاً إلى فلسفة سولون، وتوصلوا من خلالها إلى حلول حضت بقبول من جميع مكونات الشرائح الاجتماعية.

كان سولون (638 ق.م – 558 ق.م) فيلسوفاً ومشرعاً أثينياً ومن أصول نبيلة. حاول سولون في فلسفته الاجتماعية التوفيق بين جميع الشرائح من خلال تخفيف معانات الأغلبية الفقيرة دون إزالة جميع امتيازات الأقلية الغنية، وقسم الأثينيين إلى أربع فئات مع حقوق وواجبات مختلفة لكل فئة، وأكد على حق جميع المواطنين في حضور الندوات الاستشارية والتصويت داخل المجلس الشعبي. وقد أصبح المجلس الشعبي "اللكلسا" الهيئة التشريعية السيادية التي يحق لها سن القوانين والمراسيم وانتخاب المسؤولين ومناقشة قرارات المحاكم. اقترح سولون هذه الإصلاحات عام 594 ق.م لتجنب التدهور الاقتصادي والسياسي في أثينا القديمة، ومنح بذلك أثينا أول قانون شامل لها، ورغم فشل بعض الإصلاحات التي قام بها إلا أنه غالباً ما ينسب إليه الفضل في وضع أسس الديمقراطية في أثينا^(ب).

في نفس الفترة حدثت تغيرات سياسية جديدة من خلال تطورين، البروز التدريجي لغير النبلاء الأحرار وبعد ذلك تشكل بنية عسكرية جديدة بزيادة الأفراد فيها ليخلق ترابط جديد بين المؤسسة العسكرية والسياسية. هذه العلاقة الجديدة بين السياسة والخدمة العسكرية أدت إلى تغيير كل من التكتيكات والدستور". وبهذا التغيير وجد الأفراد وسيلة للتعبير عن مشاعرهم وتجاربهم الشخصية من خلال كتابة الشعر الغنائي. يضعون كلمات تعبر عن عواطفهم ومغامراتهم ومشاعرهم. كانت كتاباتهم تعبر عن أوضاعهم الاجتماعية وطموحاتهم السياسية. في الوقت نفسه، تطور الأفراد من خلال مواجهتهم توترات الحياة الاجتماعية التي كفلت بروز العديد من الأشخاص الذين كانوا يبحثون عن شخص ما لتقديم استجابة جديدة وأفضل لاحتياجاتهم. إن الحس المشترك والطموح سيجلب أشكالاً جديدة من القيادة السياسية. لقد كان هناك ضحايا للأحكام التعسفية للأرستقراطيين وزيادة الظلم

(□) Victor Ehrenberg, from solon to Socrates, Methuen & coltd, London, 1968, p.20.

(بر) <https://ar.m.wikipedia.org>

أيضا كانت من الأسباب التي دفعت بالناس إلى البحث عن شكل جديد من القيادة لأنهم لم يعودوا قادرين على تحمل استمرار القمع التعسفي للأرستقراطيين.

لقد كان الاستبداد سمة من سمات النظام السياسي الارستقراطي في أثينا في القرن السادس قبل الميلاد حيث كان المجتمع يعاني من الانقسام والصراع الداخلي الأمر الذي جعل القيادات الاجتماعية والسياسية تبحث عن حلول متوازنة بين الفئات المتصارعة. و التوصل لاتفاق في اختيار شخصية تكون مقبولة لدى كل الأطراف المتنازعة. سولون، الذي كان أحد أعظم المشرعين، انتخب وسيطاً لنشر السلام، لكنه احتقر أن يصبح طاغية. ففي بعض الدول، نجد مجلس الشيوخ هو الذي يتخذ القرار النهائي في مسائل مثل الحرب والسلام. لكن الأعضاء في مثل هذا المجلس لم ينتخبوا بل عينوا كونهم ينتمون إلى فئتي الدخل الأعلى. وبالتالي فإن نظرتهم تمثل عموماً طبقاتهم وليس المجتمع بأكمله. يتمتع الأعضاء في تلك المجالس بعضوية مدى الحياة لتصبح هذه المؤسسة عقبة أمام تطور الديمقراطية. بين الأثينيين، كان بعض المفكرين، مثل سولون، على استعداد للاستماع إلى العقل وإتباع المثل الأعلى للاعتدال. وقد تم اختياره كزعيم لحماية السلام من خطر الطائفية. لقد اعتبر سولون مؤسساً للمنظومة السياسية في أثينا، والذي مهد الطريق للديمقراطية البرجوازية، بجعل الملكية وليس الولادة، كمؤهل لمنصب سياسي رفيع. من هذه النقطة يمكننا القول أن بعد النظر عند سولون بدأ يؤسس لعملية توريث الحكم للطبقة البرجوازية في التاريخ الإنجليزي حيث اضطرت الطبقة الحاكمة إلى قبول أعضاء في البرلمان أو المجلس من الجانب البرجوازي.

ان ظهور الديمقراطية لأول مرة في أثينا في بداية القرن الخامس قبل الميلاد، لم يكن وليد الصدفة، بل كان نتيجة لتشكل وعي اجتماعي جديد يتسم بالوسطية وقد كان هذا احد الأسباب الرئيسية لتحقيق الديمقراطية الأثينية بالإضافة إلى التميز النوعي للمواطنين. منذ أيام سولون، كان للأثينيين مثل بقية اليونانيين احتراماً عميقاً لما أطلقوا عليه "الوسط الذهبي"، مما يعني أنهم ينبذون التطرف في جميع الأمور بما في ذلك السياسة. بدأت قوانين أثينا في التطور مع سولون، ولكن ربما الأكثر تأثيراً كان زعيم الديمقراطية في أثينا كليستينس (Cleisthenes). في عام 510 قبل الميلاد تمكن كليستينس من طرد أبناء بيسيستراتوس من أثينا بمساعدة الاسبرطيين. ربما كان الدافع الرئيسي لكليستينس هو تشكيل حكومة من شأنها توحيد شعب أثينا، الأغنياء والفقراء على حد سواء. لقد كانت الوحدة هي هدفه المباشر، والديمقراطية هي الوسيلة المناسبة لبلوغ هذا الهدف. بدأ كليستينس إصلاحاته بإعادة تنظيم القبائل، وذلك في تقسيم أثينا، مثل معظم المدن اليونانية، إلى

قبائل على أساس النسب. وبهذا أعطى العائلات الأرستقراطية طريقة طبيعية لتأمين النفوذ، لأن الأقارب يميلون إلى التمسك ببعضهم البعض (□)."

خلال فترة بريكليس، كان أهم ضمان للدستور هو ممارسة الإجراءات القانونية وتحميل صاحب القانون أو المرسوم المسؤولية، إذا ثبت تعارضه مع القوانين القائمة. "في هذه الحالة يمكن اتهامه بعمل غير دستوري. وقد عُقدت مسؤوليته الشخصية لتتوقف بعد عام واحد من إصدار المرسوم المشكوك فيه". كان سيكون من الصعب إن لم يكن من المستحيل على هيئة كبيرة مثل الجمعية أن تتعامل مع أعمالها المعقدة. هذا هو السبب في ضرورة وجود مجلس. تألف المجلس من خمسمائة مواطن تتجاوز أعمارهم الثلاثين عاماً، انتخبوا بالأغلبية. يمكن أن يخدموا في المجلس لفترتين فقط وليس في سنوات متتالية. تم تقسيم المجلس إلى عشر لجان. كان لكل لجنة فترة زمنية محدودة. يعقد المواطنون اجتماعات ويناقشوا القضايا العامة ويصوتوا للتعبير عن حقهم الاختيار المفضل. في بعض الحالات، يقرروا بالتصويت تحديد من سيقود الجيش، ويتم اختيار القضاة بالقرعة. شغل معظم المكاتب من قبل مواطنين عاديين يخدموا لفترة قصيرة فقط ويتم استبدالهم بمواطنين آخرين. في أثينا الديمقراطية، لا النساء ولا العبيد يتمتعون بحقوق سياسية كمواطنين. لذلك كانت الديمقراطية الأثينية محدودة، لأنها حرمت المرأة والعبيد من الحق في المشاركة في الشؤون السياسية.

تدور الحياة السياسية لدى الإغريق والقدماء بوجه عام حول وجود الحاضرة (المدينة - الدولة) والحاضرة هي محورا للتفكير والتأمل لديهم. فلا حضارة إلا من خلال الحاضرة، وهي التي يتميز بها الهيلينيون المتحضرون عن البرابرة الأميين. فالحاضرة هي وحدة سياسية وليس مجرد تجمع مدني، إنها التنظيم السياسي والاجتماعي الموحد داخل ارض محدده قد تضم مدينه أو عدة مدن وما يلحق بها من أراض ريفيه. ومما يلفت النظر أولا هو سيطرة الحاضرة على المواطن. لقد كان الإغريقي يؤمن قبل كل شئ بأنه مواطن. وسلوك أفلاطون وهو يحاول بناء مدينه عادله للحصول على رجال عدول يبدو كدليل على هذه الفكرة. والهة الحاضرة هم في آن واحد حماتها كما أنهم قدوة المواطنين والأعياد الدينية كالأعياد البلدية تعتبر أعيادا وطنيه. وكل نشاط يتم من اجل الحاضرة، فـ الأعمال الفنية غايتها تجميل الحاضرة أو تمجيدها والإنسان هو ما تفرضه عليه وظيفته ألوطنيته. لاشك أن تعريف

الحاضرة يتغير : فاخيل يعرفها بالنسبة إلى ألقتها. وايزوقراط بالنسبة إلى دستورها وأرسطو بالنسبة إلى اتساع رقعتها^(□).

لقد افترض سقراط وأفلاطون وأرسطو إن الصورة الأكثر كمالاً للمجتمع البشري هي المدينة polis والذي يقصد بها الدولة في الفلسفة السياسية الكلاسيكية. فعندما يتحدث الناس اليوم عن "الدولة" فأنهم يفهمون الدولة عادة في مقابل "المجتمع" وهذا التمييز كان غريباً على الفلسفة السياسية القديمة. فالمرادف الحديث للدولة على مستوى فهم المواطن هو الوطن. لقد فضل اليونانيون المدينة على الصور الأخرى للمجتمع السياسي لأسباب أن القبائل ليست لديها مقدرة على حضارة أسمى، ولا يمكنها أن تتصور قبول مجتمع أكبر من حجمها. كذلك أيضاً لا تستطيع المجتمعات الكبيرة جداً أن تكون مجتمعات حرة. لقد ظهرت الفلسفة السياسية في اليونان القديم في عهد سقراط الأثيني (469 – 391 ق.م) الذي يعتبر مؤسسها، وقد كان أستاذاً لأفلاطون الذي كان بدوره أستاذاً لأرسطو. وتعتبر أعمال أفلاطون وأرسطو السياسية هي أقدم الأعمال المخصصة للفلسفة السياسية^(ب).

انهيار ديمقراطية أثينا:

بعد الفكرة الموجزة حول نشأة الديمقراطية اليونانية والظروف التاريخية التي ساهمت في تطورها، من المهم الإشارة إلى أسباب عدم استمرارها. فما هي الأسباب التي أدت إلى انهيار ديمقراطية أثينا؟ وهل تتعلق هذه الأسباب بطبيعة الديمقراطية أو بتطبيقها؟ لا يمكن الإجابة على هذه الأسئلة إلا في ضوء الإحاطة بالخلفية التاريخية والظروف المحيطة بتلك الفترة. شهدت أثينا بعد بريكليس (Pericles)، تغيرات أساسية، سقطت مواهب وامتيازات قيادات أثينا من القمة إلى المستوى الأدنى. حيث عكس القادة قسوتهم السياسية وتدنت أخلاقهم خلال الحرب الأهلية في دولة المدينة. تحت ضغوط الحرب التي استمرت لمدة ربع قرن، تدهورت أوضاع الأثينيين وكانت هذه الحرب والحكم العسكري وكذلك عدم المساواة بين مواطني أثينا السبب الرئيسي في عدم الاستقرار وانهيار

(□) جان توشار، ترجمة علي مقلد، الأسس النظرية والفلسفية للأنظمة السياسية والقانونية منذ زمن الإغريق وحتى

القرن العشرين، منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم، بيروت - لبنان، 2001م

(ب) ليو شتراوس، و جوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية، ج 1- ترجمة محمود سيد احمد، المجلس الأعلى

للثقافة، القاهرة، 2005م

الديمقراطية الأثينية. أصبح الأثينيون في تلك الفترة ضحية طموحاتهم الخاصة وفقدوا الأسس الأخلاقية للسيطرة. فالنظام الذي جعله بريكلس نموذجاً للحرية تحول خارجياً إلى أداة للاستعباد^(□).

وبعبارة أخرى، لم يكن فشل الديمقراطية في اليونان القديم يرجع إلى نقاط الضعف الملزمة للديمقراطية المباشرة فحسب، بل إلى حقيقة أنها ظلت دائماً جزئية، واحتضنت جزءاً فقط من شعبها. علاوة على ذلك، لم تكتمل أبداً بديمقراطية اقتصادية موازية. وهذا يدل على أن أي محاولة لإقامة ديمقراطية مباشرة في الوقت الحاضر بدون ديمقراطية اقتصادية متممة لها، تكون عرضة للانهارار والفشل. إن التراجع للديمقراطية الأثينية نفسه ارتبط بالتناقض الناشئ عن حقيقة أن المساواة السياسية، التي أسستها الديمقراطية الأثينية لمواطنيها، تأسست على عدم المساواة الاقتصادية.

إن الفرق بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية هو أن الديمقراطية السياسية، بمعناها الأصلي، هي سلطة الشعب في المجال السياسي، والتي تتضمن المساواة السياسية. في حين أن الديمقراطية الاقتصادية هي سلطة الشعب في المجال الاجتماعي، مجال الملكية والثروة، والتي تتضمن المساواة الاقتصادية. لذلك، ترتبط الديمقراطية الاقتصادية بكل نظام اجتماعي يتجه إلى التقليل من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المواطنين، ولاسيما تلك الاختلافات التي ترجع إلى التوزيع غير المتكافئ للملكية الخاصة والتوزيع غير المتكافئ للدخل والثروة. وهذا يعني أن الديمقراطية الاقتصادية تشير إلى توزيع المنتج الاجتماعي والثروة.

مما سبق يمكننا القول أن الديمقراطية، بين المواطنين الأحرار، في اليونان القديمة تأسست على عدم المساواة السياسية والاقتصادية معاً، ليس فقط فيما يتعلق بالعبيد والنساء اللواتي لم يكن لهن حقوق متساوية، ولكن أيضاً فيما يتعلق بالتحالف بين المدن. كانت العلاقة بين أثينا وتحالفها علاقات سياسية واقتصادية غير متكافئة. فرضت هذه العلاقة التحالف من قبل أثينا المهيمنة، مما أدى في النهاية إلى الحرب ونهاية الهيمنة الأثينية.

ماجنا كارتا والديمقراطية:

قبل أن نتحدث عن الاتجاهات الحديثة في تاريخ الديمقراطية السياسية في أوروبا وكيف استمدت شرعيتها من الفلسفة السياسية في اليونان القديم، ولاسيما أعمال أرسطو وأتباعه الذين عملوا على الشكل الجمهوري للديمقراطية، والتي سنجد أثرها في وثيقة "ماجنا كارتا" (وثيقة العهد الأعظم)،

(□) Leslif Lipson, the democratic civilization, oxford University press, New York, 1964,p.26.

التي تعتبر إحدى أهم الوثائق القانونية في تاريخ الديمقراطية. صدر هذا الميثاق في عام 1215م وقد كان له نفوذاً واسعاً في نطاق العملية التاريخية التي أدت إلى سيادة القانون الدستوري اليوم. لقد أثر هذا الميثاق على الدساتير والوثائق الأخرى، مثل وثيقة حقوق دستور الولايات المتحدة. كانت هذه الوثيقة بمثابة الأساس لمبادئ الدستور فيما يتعلق بحكم الملك البريطاني ومحدودية نفوذ سلطته، وترمي إلى حماية امتيازات وحقوق البارونات^(١).

شهدت إنجلترا وفرنسا أطول حرب في تلك الفترة استمرت لعدة سنوات. ونتيجة لإطالة تلك الحرب، زادت مطالب الملك جون بفرض ضرائب أكثر وخدمة عسكرية إضافية على البارونات، من أجل موصلة الحرب. ومن أجل دعم جهود هذه الحرب المتضائلة، فرض الملك ضرائب عالية دون أخذ موافقة البارونات، وهذا يمثل انتهاكاً للقانون الإقطاعي والتقاليد المعتادة. كما فقد دعم الكنيسة الكاثوليكية الرومانية من خلال الشجار مع البابا إنوسنت الثالث بشأن تعيين رئيس أساقفة كانتربري. وكان رد البابا هو وضع إنجلترا تحت الحظر عام 1207، مما أوقف جميع خدمات الكنيسة العامة في إنجلترا. في ظل هذه الأزمة واجه اضطرابات أدت إلى عدم الاستقرار الشعبي. ولكي يتجنب مثل هذه الأزمة حاول أن يصنع السلام مع الكنيسة. وفي عام 1213، وافق الملك جون على ترشيح البابا ستيفن كرئيس أساقفة كانتربري. بعد ذلك أصدر ميثاقاً في إنجلترا. ونتيجة لكل تلك الظروف تمرد العديد من البارونات الإنجليز وثاروا، واستولى أمراء المتمردين على لندن لكنهم لم يهزموا قوات جون بشكل حاسم. بحلول ربيع 1215، اقترب الجمود وبدأ الجانبان في التفاوض، وكانت وثيقة العهد الأعظم "Magna Carta" نتيجة لهذه المناقشات، التي وافق عليها جون في عام 1215 في Runnymede^(٢).

مجنا كارتا وثيقة ضامنة للحقوق، إنها وثيقة اتفاق بين ملك إنجلترا وباروناته. لذلك فهي تعتبر أساس الحرية المدنية والسياسية في إنجلترا. وضع الملك جون ملك إنجلترا ختمه على مجنا كارتا في 15 يونيو 1215. حدثت هذه الوثيقة من سلطة الملكية الإنجليزية و حددت حقوق وواجبات كل من الملك جون والبارونات. قدم البارونات الخدمات العسكرية وغيرها للملك وقدم الملك الحماية ومنح الأراضي إلى البارونات.

(١) الوثيقة العظمى، مجنا كارتا Ar.m.wikipedia.org

(٢) The new encyclopedia-Britannica, ed. Jacob & Ilan Yeshua, Vol, 7, (بر) London, 2002, p675.

تتألف وثيقة ماجنا كارتا من 63 فقرة. يمكن تقسيم محتوياتها تقريباً إلى تسع مجموعات: (1) معنية بالكنيسة، مؤكدة أنها يجب أن تكون "مجانية". (2) قدم بيانات القانون الإقطاعي ذات الأهمية الخاصة لأولئك الذين يمتلكون الأراضي مباشرة من التاج؛ (3) تضمن حقوقاً مماثلة للمستأجرين من الباطن؛ (4) يشير إلى المدن والتجارة والتجار؛ (5) المعنية بإصلاح القانون والعدالة؛ (6) ضبط سلوك المسؤولين الملكيين؛ (7) معنية بالغابات الملكية، ويتعامل آخر مع القضايا العاجلة، التي تتطلب، على سبيل المثال، فصل المرتزقة الأجانب من يوحنا؛ قدم الثامن والتاسع) شكل من أشكال الأمن لالتزام الملك بالميثاق، والذي بموجبه يجب أن يكون لمجلس من 25 باروناً الحق النهائي في فرض الحرب عليه إذا انتهكها بشكل خطير. المجموعة الرابعة، وهي عبارة عن مجموعة كبيرة من البنود، كانت معنية بالمسائل المتعلقة بالإصلاح في مجال القانون والعدالة، ومجموعة أخرى مع مراقبة سلوك المسؤولين الملكيين. "إذا كان أحداً قد أصيب بمرض أو أبقى خارج أراضيه أو قلاعه أو حقوق امتياز أو حقه من دون صدور حكم قانوني من أقرانه، فسنعيده إليهم على الفور: وإذا نشأ نزاع حول هذا الأمر، فدعنا يقرره حكم خمسة وعشرين بارون". علاوة على ذلك، تؤكد هذه الوثيقة على أن جميع الغرامات التي تتم بطريقة غير عادلة ومخالفة لقانون الأرض، وجميع الزيادات المفروضة بشكل غير عادل وضد قانون الأرض، يجب أن يتم تحويلها بالكامل، أو السماح بتسويتها بحكم خمسة وعشرين باروناً. وبهذا المعنى، كانت هذه الوثيقة حجر الأساس للمفهوم الحديث للعدالة وفكرة البرلمان. علاوة على ذلك، فقد أظهر أهمية القانون. ويشدد على أن جميع الغرامات التي تتم بطريقة غير عادلة ومخالفة لقانون الأراضي، وجميع التحجيم المفروض بشكل غير عادل وضد القانون، يجب أن تُحذف بالكامل؛

في إنجلترا، استندت وثيقة الحق (1628) وقانون المثول أمام القضاء (1679) مباشرة من البند 39 من مجنا كارتا، Magna Carta 1215، التي تنص على أنه "لا يجوز أخذ أي فرد حر أو (و) سجن أو طعن أو حظر أو نفي أو في بأي حال من الأحوال دمر، ولن نذهب عليه ولا عليه، إلا من خلال حكم قانوني من أقرانه أو قانون الأرض". حتى في الولايات المتحدة الأمريكية، أظهر دستور الولايات والدولة أفكاراً وحتى عبارات يمكن تتبعها إلى مقالات ماجنا كارتا. أهمية Magna Carta هو أن اللجنة الدائمة المكونة من خمسة وعشرين باروناً أدت إلى ظهور تدريجي للبرلمان الإنجليزي. ثانياً، كان حجر الأساس لمفهوم الحرية الحديث. وشدد على أن سلطة القانون هي الأعلى. إنها علامة بارزة للتغيير والحركة والتنمية التي وضعت سلطة التاج تحت سيطرة سيادة القانون.

في العصور الوسطى، أصبح الصراع بين الكنيسة والدولة موضع تركيز حاد نسبياً في تقاليد المسيحية الغربية. في الأساس كان التوتر بين السلطات المختلفة، إحداها يمثل ادعاءات باسم الأنظمة

السياسية، والآخر يمثل ادعاءات قدمتها مؤسسات دينية. ادعت الكنيسة المسيحية أنها الوسيلة الوحيدة للخلاص. أدى هذا الادعاء إلى صراع متقطع مع السلطة الإمبراطورية. "بحلول القرن الثالث عشر، قدم البابا إنوسنت الثالث ادعاءات شديدة مفادها أن الإمبراطور الروماني المقدس (الدولة) كان خاضعاً للبابا (الكنيسة) بسبب الأهمية النسبية للولايات القضائية المختلفة بالنظر إلى المؤسستين. في حين أن السلطة الزمنية كانت معنية بالأجساد المادية، كانت الكنيسة، وخاصة البابا، معنية بالأرواح. بعد فترة وجيزة من هذه النقطة العالية من المطالبات نيابة عن الكنيسة، ومع ذلك، سيطر العديد من الأباطرة والملوك على البابوية. في تطور المسيحية الغربية، لم تعكس الإدعاءات النظرية العالية التي قدمتها الكنيسة أو الدولة بالضرورة علاقات القوة الفعلية (□)".

افتترضت نظرية الحق الإلهي أنه للملوك الحق في أن يحكموا، لأن الله اختارهم للقيام بذلك، وأنهم لم يكونوا مسئولين أمام أي شخص في العالم باستثناء الله. انتقلت السلطة إلى الحاكم من أسلافه، الذين اختارهم الله نفسه ليحكموا. لم يكن الملك مسئولاً أمام المحكومين، بل أمام الله وحده، وأي مقاومة ضد الملك تعد خطيئة تتطلب الإدانة. في سياق الحق الإلهي، يشير ريتشارد هوكر إلى أن مصدر هذا النموذج يمتد إلى تاريخ أوروبا البعيد و إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كما مارسه الملوك. كشرعية للسلطة، فإن فكرة اختيار الملوك إلهياً - غالباً ما يتم التنازل عنها أكثر بكثير من الادعاء بأن "الملك هو إلهي" والتي قد تترك مجالاً للشجار. ومع ذلك، فإن المعضلة بالنسبة لأوروبا هي "طبيعة السياسة المعادية بشكل أساسي للمسيحية المبكرة"، وهذه الميزة المعادية للسياسة للمسيحية التأسيسية تضع مؤسسة الإمبراطورية والملكية موضع تساؤل. إذا كان المسيح يتجاهل جميع الأعمال والمؤسسات السياسية، فكيف يمكن للمرء أن يبرر وجود ملك؟ وضع القديس أغسطينوس في مدينة الله الإطار النظري لمؤسسة الملكية المسيحية في مفهومه عن مدينتين، مدينة الله، أي جسد المؤمنين، ومدينة الإنسان، أي العلمانية العالمية. على الرغم من أن هاتين المدينتين في صراع روحي، فقد أسس الله مدينة الإنسان، بحسب أوغسطين، من أجل تأمين سلامة وأمن أعضاء مدينة الله. لذلك، وضع الله الملوك على عروشهم من قبل الله لغرض معين. على الرغم من أنهم قد يكونون غير شريرين، فإن استجواب سلطتهم هو في الأساس للتشكيك في قصد الله لكل من مدينة الإنسان ومدينة الله. يشكل هذا، أو أي شكل من هذا، الأساس للنظريات الملكية في العصور الوسطى وعصر النهضة (ب).

(□) John Wilson F., "church and state", Encarta.msn.com/church_and_state.html

(بر) Richard Hooker, "Divine Right of kings, www.wsu.edu/glossary/divrigh.htm.2003.

أكد توماس الأكويني أن هناك أربعة قوانين تحكم السلوك الأخلاقي للفرد والممارسات السياسية للمجتمع. وشدد على استقلالية النظام الطبيعي في عالم الأسباب الثانوية التي أدت إلى السبب الأساسي. يهتم الأكويني بالصالح العام ووسائل تحقيقه من قبل العديد من الرجال الذين يعتبروا كمواطنين أحرار، وجدوا أنفسهم مع المصالح المشتركة. بالنسبة له، كانت الدولة المناسبة هي التي تدير وتهتم باحتياجات الجمهور. دعا الأكويني المجتمع كنظام للعلاقات بين الأفراد والجماعات. العلاقة، وفقاً له، كانت مبنية على طبيعة التواصل اللغوي. بالنسبة للأكويني، فإن القانون الأبدي هو السبب الإلهي الذي يحكم مجتمع الكون، وكان القانون الطبيعي هو مشاركة الإنسان في النظام المخلوق إلهياً. "كل نوع له طبيعته أو نهايته، ويحقق الإنسان نهايته المحددة، فضيلته المميزة أو تميزه، من خلال العمل وفقاً للعقل. من خلال التفكير العقلاني لغرائزه الطبيعية، يأتي الإنسان لتعلم المبادئ العامة لقانون الطبيعة، وبالتالي فإن هذه المعرفة ليست نتيجة الوحي المسيحي: العقل الطبيعي هو دليل كافٍ. لكن قانون الطبيعة موجود أيضاً في الشريعة الإلهية، وبالنسبة للأكويني، لا يوجد تناقض بين القانون الوضعي الوارد في الكتاب المقدس (مثل الوصايا) وقانون الطبيعة كما ينطبق على الإنسان".

الديمقراطية وأشكال الحكومة في العصور الحديثة:

خلال القرن السابع عشر، تأثر تطور الديمقراطية في إنجلترا بالتوترات والصراعات الناشئة داخل النظام الأرستقراطي. في هذه الفترة كان كل من الديمقراطية والأرستقراطية مترابطين لأن الديمقراطية هي صراع ضد النظام الإقطاعي. تم استبدال النمط الزراعي للمجتمع بسرعة من خلال البرجوازية الصاعدة للتجار وملاك المصانع، الذين يتطلعون إلى المبادئ والقيم الديمقراطية. تميزت العقود الأخيرة من القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، باتجاهات جديدة ومهمة في فلسفة الديمقراطية. دراسات في السياسة ناقشت قضايا ومفاهيم أساسية كالحرية، والحقوق الطبيعية للإنسان، والتسامح الديني، وأهمية الحكومة الدستورية. يعتبر جون لوك وهوبز من أوائل المفكرين في عصر التنوير، الذين طرحوا فكرة العقد الاجتماعي، حيث قدمت نظرية العقد الاجتماعي مبرراً جديداً للدولة على أساس أن الناس قد تعاقدت مع الحاكم لحماية حقوقهم الطبيعية. يعتقد لوك أن الحكومة الدستورية التي يكون فيها المجلس التشريعي المنتخب هو السلطة العليا، ستقدم نماذج جيد للحكومة.

Janet Coleman, A History of political thought: from middle ages to Renaissance, (□)

Blackwell publishers, Oxford London, 2000, p.108

في فرنسا ، طور مونتسكيو وروسو فكرة الحكومة المكونة من سلطات متوازنة في القوة: تنفيذية وتشريعية وقضائية. وفي أمريكا ، في نفس الفترة، جسدت الحكومة خطة مونتسكيو لفصل السلطة بين الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية. علاوة على ذلك، كان حق التصويت في العديد من الولايات مقصوراً على مالكي العقارات. في القرن التاسع عشر، حاول عدد من الولايات والمدن منح الناخبين السيطرة على حكومتهم بين الانتخابات من خلال الإجراءات السياسية السويسرية للمبادرة والاستفتاء والتذكر.

حاول توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو الإجابة على السؤال المتعلق بأصل الدولة والمجتمع المدني. كانت نظرية العقد الاجتماعي بديلاً قوياً لنظرية الحقوق الإلهية للملك. وفقاً لنظرية العقد الاجتماعي، عقد الناس في المجتمع عقداً مع بعضهم البعض أو مع حاكم لضمان احتياجاتهم الخاصة مثل السلام والسلامة والمساواة والعدالة. إذا لم يحم الحاكم بنصيبه من العقد، فيحق للناس إبعاده واختيار حاكم جديد. هذه هي الفلسفة الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطية.

يصرح هوبز بأن الإنسان أناني بطبيعته. يقول أن حياة الإنسان في حالة الطبيعة، تكون حياة "انفرادية، فقيرة، سيئة، وحشية وقصيرة"^(□). كل شيء ضد الجميع، هذا يعني أن كل واحد هو عدو لكل واحد. يفترض أن الإنسان يبحث عن المتعة وتحقيق هذه المتعة يحتاج إلى السلطة على الآخرين. لكنه لا يستطيع الحصول على السلطة على الآخرين لأن القوى الجسدية والعقلية للإنسان الطبيعي متساوية تقريباً. لذلك، يبقى الناس في خوف طبيعي من بعضهم البعض. من حالة الخوف هذه، يأتي الناس للارتباط ببعضهم البعض وتأسيس الدولة. يتعاقد الناس مع بعضهم البعض لإعداد الحاكم. إنهم يتنازلون عن حقوقهم الطبيعية للسيادة. الملك هو نتيجة لهذا العقد. ليس جزء منه.

يختبر هوبز الطبيعة البشرية في كتابه ليفيathan ليبين كيف يتصرف الناس حقاً. يعتبر الناس آلات عقلانية تحكمها العواطف جنباً إلى جنب مع العقل. إن القدرة على تحقيق السعادة باستخدام العقل هي ما يميز الإنسان عن الحيوانات الأخرى. تسمح لنا قدرتنا على العقل بخلق ظواهر مثل اللغة والعلوم. ويجادل هوبز بأنه عندما يتنافس شخصان أو مجموعتان على نفس الشيء، فإنهما سيصبحان أعداء ويسعيان إلى تدمير بعضهما البعض. السبب الثاني للحرب بين الأفراد في حالة الطبيعة هو التنافس على عناصر الرغبة أو الحاجة. إذا كانت العناصر نادرة، فمن الممكن أن يحاول شخصان المطالبة بنفس الشيء. سيؤدي ذلك إلى أن يصبحوا أعداء ويحاولون قتل بعضهم البعض. السبب الثالث للحرب هو

Thomas Hobbes, Leviathan, ed by John Plamenatz, William Collins, Great Britain, 1974, p.143 (□)

السلامة. سيتم تدمير الأبرياء ما لم يتصرفوا بلا رحمة للحفاظ على أنفسهم. يجب أن يكون الأفراد قادرين على الدفاع عن أنفسهم بأفضل ما يمكنهم. وأفضل طريقة للحماية من الهجوم هي إزالة هجوم التهديد أولاً^(٤).

يناقش هوبز بالتفصيل أساس الوحدة والاتفاق بين المخلوقات الحية. التماسك في الحيوانات الدنيا مثل النحل والنمل طبيعي. ولكن في حالة البشر، هو مصطنع بمعنى أنه أصبح ممكناً بموجب العهد فقط. يقول: "وحدة البشر في شخص واحد وفي نفس الشخص. الذي قطعه عهد كل إنسان مع كل إنسان، كما لو أن كل إنسان يجب أن يقول لكل إنسان: أفوض وأتخلى عن حقي في حكم نفسي لهذا الرجل، أو إلى هذا التجمع من الرجال، على هذا الشرط؛ أن تتخلى عن حقه، وتقوض جميع أفعاله بنفس الطريقة ... فالجمهور المتحد في شخص واحد يسمى الكومنولث"^(٥). ويشير كذلك إلى أنه يمكن تحقيق السيادة بطريقتين. الطريقة الأولى هي بالقوة الطبيعية كعلاقة بين الإنسان وأولاده. أو عن طريق الحرب، حيث يُخضع أعداءه لإرادته، ينقذ حياتهم على هذا النحو. والثاني هو بالاتفاق، عندما يتفق الناس فيما بينهم على الخضوع لبعضهم، أو تجمع الرجال، طوعاً، على الثقة التي يحميها ضد جميع الآخرين. هذا الأخير يسمى الكومنولث السياسي والأول يسمى الكومنولث عن طريق الاستحواذ.

بالنسبة لـ هوبز، الملكية أفضل من الأرستقراطية والديمقراطية على أساس أن الملكية تؤمن الاستقرار والسلام بين الناس. في حين أن الأرستقراطية والديمقراطية، التي هي حكومة قليلة أو كثيرة، تسببت في عدم الاستقرار. في مثل هذه الحكومة، لا بد أن تحدث الصراعات بين أعضاء النخبة الحاكمة على أساس صدامهم من أجل الفرص والشهرة. هذا هو المبرر الذي يقدمه هوبز لدعم تفضيله للملكية على أشكال أخرى من الحكومة. ومع ذلك، لا يستطيع تقديم أي حجة مرضية لإثبات أن الملكية هي أفضل شكل من أشكال الحكم. إنه يعتقد فقط أن الحكومة قادرة على تمثيل مصالح المجتمع بأكمله.

يطرح هوبز مزايا الملكية باعتبارها الأكثر فعالية من الأشكال الثلاثة المحتملة للسلطة السيادية. أولاً، يوحد الملك المصالح العامة والخاصة بحيث "تنشأ ثروات الملك وقوته وشرفه فقط من ثروات وقوة وسمعة رعاياه. في حين أنه في الديمقراطية أو الأرستقراطية، سيكسب الحاكم الفاسد من

Ibid (٤)

(٥) Thomas Hobbes, Leviathan, ed by Michael Oakeshott, Basil Blackwell, Oxford, Great Britain, 1651, p. 112.

ممارساته المعادية للمجتمع أكثر مما سيكسبه، كفرد، من تعزيز الرخاء العام للكمونولث. ثانياً، يمكن للملك أو الملك أن يستشير من يشاء، بينما هو وحده الذي يتخذ القرارات. فيما يتعلق بالتجمعات كما في الأرستقراطية والديمقراطية، يتخذ جميع الأعضاء قرارات تختلف فيما بينهم عندما يناقشون القضايا. تنشأ هذه الخلافات بسبب الصراع بين المصالح الشخصية والمصالح العامة التي لا تمكنهم من حماية السلام كما هو في النظام الملكي^(□).

وفقاً لهوبز، جميع الناس متساوون في العقل والجسد. بسبب المساواة في العقل، سيكون هناك تقارب متكرر في الرغبات للعناصر والعديد من المواجهات. تأتي فكرة المساواة من أنه إذا كان شخص ما أكبر أو أقوى أو أكثر ذكاءً من شخص آخر، فإن الأصغر أو الأضعف أو الأقل ذكاءً لا يزال بإمكانه التغلب عليهم عن طريق "المكائد السرية"، أو بالاتحاد مع الآخرين، الذين هم في نفس الخطر مثله^(ب). "لتفسير هذا البيان أكثر قليلاً، يتحدث هوبز عن الطبيعة البشرية. بما أن الناس لديهم قدرات وقدرات مختلفة، يصبح من الواضح أنه ستكون هناك مواجهة بينهم. لحل النزاع، يحتاجون إلى مؤسسة أو وكالة أعلى، يفترض أنهم مجتمع ومجتمع مدني يتغلبون على التناقض المتأصل بين المجموعات التي هي طرف في إبرام العقد. ومع ذلك، سيكون تمريناً في اتجاه العقد الاجتماعي والسياسي في عملية جعل وكالة أكثر قابلية للحياة، تسمى الدولة أو السيادة التي ستكون مبرراً لليفيان في المصطلحات هوبسي. يؤكد هوبز أن الرجال متساوون في الأساس من ناحيتين. الأول هو المساواة الجسدية للقوة. الرجال متساوون بما يكفي بحيث لا تكون الاختلافات كبيرة بما يكفي لمنع تعرض الأقوى للأذى. تم العثور على المساواة الثانية في جانب واحد من العقل. يقسم هوبز كليات العقل إلى قسمين، العقل والحصافة. عن طريق العقل يعني أن القدرة على خلق معاني من خلال اللغة. والمساواة موجودة في الجانب الآخر من العقل وهو الحكمة^(ت).

يبدأ هوبز وجهة نظره من خلال فحص ملكات وعواطف الناس في حالة الطبيعة، وهي الحالة التي فيها تتبدد السلطة السياسية. ويستمر في توضيح مبادئ الدولة المصطنعة، شكل جديد من الحكومة، التي سوف تؤسس قاعدة آمنة ودائمة للمجتمع المدني. بإتباع هذا الإجراء، يستبعد هوبز منذ البداية التحليل المنهجي للأشكال التقليدية للسلطة السياسية والأسباب التاريخية للحرب الأهلية.

(□) L. J. Maefarlane, Modern Political Theory, Nelson Ltd, London, 1970.

(بر) Thomas Hobbes, Leviathan, ed by John Plamenatz, William Collins, Great Britain, 1974, p.141

(تر) Preston King, Thomas Hobbes Critical Assessments, Politics and Law, Vol-III, Routledge, London and New York, 1993.

وبالتالي، فإن رسالته العلمية عبارة عن عبارات غير مكتملة لدروسه السياسية: فهي تقدم حلاً للإخفاق التاريخي للسياسة والعلوم، لكنها تعتبر فهم المشكلة أمراً بديهي (□).

إخفاق هوبز هو أنه أعطي الملك الحق المطلق والسيادة الغير محدودة. الملك بالنسبة له ليس فقط السلطة السيادية ولكن أيضا الدولة نفسها. إذا كان هوبز محقاً في وجهات نظره، فيمكننا أن نتساءل لماذا لم تخدم معظم الأنظمة الملكية مصالح الكومنولث. نعلم جميعاً أنه كانت هناك حالات حيث لم تكن هناك حرية ولا كرامة إنسانية ولا عدالة في ظل الملكية المطلقة. يتجاهل هوبز تلك الحقيقة أن الديمقراطية قادرة على توفير المؤسسات التي تمكننا من إزالة الحكام بدون ثورة أو حرب. الحرب الأهلية ليست أكثر خطورة من تعسف الملك ضد الحقوق الفردية. في النظام الديمقراطي، من خلال الانتخابات، يمكن للناس إبعاد القيادات السيئة من السلطة واستبدالهم بقيادة شرفا، وهذه لا يمكن أن تحدث في أي شكل آخر من أشكال الحكومة.

على عكس هوبز، لا يرى لوك أن المجتمع ينشأ بواسطة عقد التنازلات. إنه يميز بالأحرى مرحلتين عمل منفصلتين. في البداية يوافق الأفراد على تكوين مجتمع واحد يكون للأغلبية فيه الحق في حكم البقية. في المرحلة الثانية، تضع الأغلبية السلطة التشريعية في يد عدد قليل من الأفراد المنتخبين أو رجل واحد. إذا استخدمت الأغلبية السلطة بأيديهم لصياغة القوانين وتنفيذها من قبل أدارين معينين من قبلهم، فإن هذا الشكل من الحكم هو ديمقراطية مثالية. ولكن إذا كانت سلطة سن القوانين في أيدي عدد قليل من الرجال المختارين وتم منح هذه السلطة لورثتهم أو خلفائهم، فإن سلطة الحكومة هي الأوليغاركية. ثم يقسم لوك الملكية حيث يتم إعطاء السلطة لرجل واحد إلى نوعين. النوع الأول هو الملكية الوراثية التي تذهب فيها السلطة إلى ورثة الملك بعد وفاته. ولكن عندما تعود السلطة عند وفاة الملك إلى الأغلبية ويعينون خلفاً لها، يطلق عليها اسم الملكية الاختيارية. بالنسبة له، يعتمد شكل الحكومة على وضع السلطة العليا في يد السلطة التشريعية التي تضع القوانين؛ هذا هو شكل الكومنولث. يعني الكومنولث لوك "ليس ديمقراطية، أو أي شكل من أشكال الحكم، ولكن أي مجتمع مستقل" (ب).

السعادة، وفقا لجون لوك، هي الغاية النهائية للناس في المجتمع، وذلك بأن يتمتعوا بممتلكاتهم بأمان وسلام. والوسيلة لتحقيق ذلك هي القانون. هذا القانون هو القانون الأساسي والأول للكومنولث،

(□)Ibid

(بر) John Locke, Two Treatises of Government, ed by Peter Laslett, second treatise, Cambridge University Press, New York, 1988, p.355.

الذي أنشأ السلطة التشريعية باعتبارها القانون الطبيعي الأول والأساسي. على عكس هوبز، كان لوك يحبذ الحكومة الدستورية والمحدودة. يصير لوك على أن الحكم الملكي هو حكم مطلق، بمعنى أن سلطة الحكم في يد شخص واحد وليست مشتركة مع الآخرين. لا يجب أن يكون هناك أي نوع من التعسف على حياة الناس وثرواتهم. يجب أن يكون للناس ممتلكات خاصة، ولا يجوز للسلطة العليا اخذ أي جزء من ملكية الإنسان من دون موافقته. ويجب أن تكون غاية الحكومة هي الحفاظ على ممتلكات الفرد. ويذهب لوك مؤكداً على أن أولئك الذين اختارهم الشعب وفوضهم بوضع القوانين لا يمكنهم نقل السلطة إلى أيدي أخرى، لأن الشعب وحده صاحب الحق في هذه السلطة. إن الشعب وحده من يقرر تحديد شكل الحكومة وتحديد من هم المخول لهم ممارسة سلطاتها.

في مطلع القرن الثامن عشر أصبحت الديمقراطية تمثيلية وجعل منها مفكروها التحديد المركزي لحرية الإنسان في العصر الحديث. لقد اكتشف فلاسفة العصر الحديث أن السلطة كانت اختراعاً بشرياً وان شكلها يمكن أن يتغير بقرار إنساني، وتخلوا عن الاعتقاد بالحق الإلهي الذي كان سائداً في العصور الوسطى، وأصبحت حقوق الإنسان وسيادة الشعب وجهان للديمقراطية في المرحلة التأسيسية. ولكن تاريخ الديمقراطية ما هو إلا تاريخ الانفصال التدريجي بين هذين المبدئين. إن الديمقراطية لا تكون قوية إلا عندما تخضع السلطة السياسية لاحترام الحقوق المدنية أولاً ثم لاجتماعية والثقافية. يقول تورن لا يمكن للديمقراطية أن توجد دون أن تكون تمثيلية، ولكي تكون الديمقراطية تمثيلية ينبغي أن يكون انتخاب الحكام حراً. إن قوة الديمقراطية في البلدان الصناعية يرجع إلى ما شاهده تلك الدول من صراعات اجتماعية مفتوحة، وحيث كان صراع الطبقات قوياً كانت الديمقراطية قوية أيضاً^(□).

كانت أعمال مونتيسكيو السياسية مهمة جداً في القرن الثامن عشر. في كتابه روح القوانين، ميز بين وظائف السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية للدولة لبناء أرضية صلبة للديمقراطية السياسية. هذه مساهمة بارزة في التفكير السياسي حول الديمقراطية في القرن الثامن عشر. يرى مونتيسكيو أنه في الديمقراطية، الشعب، من جهة، هو الحاكم صاحب السيادة، ومن جهة أخرى، هو المحكوم. لا يمكن ممارسة السيادة إلا من خلال حق الاقتراع الذي كون إرادة الشعب. لذلك، فإن فصل السلطات والقوانين التي تحدد حق الاقتراع أمر أساسي لأي شكل ديمقراطي من الحكم. تتمثل المساهمة الرئيسية لعمل مونتيسكيو السياسي في تقسيم وتوازن الوظائف التشريعية والتنفيذية

(□) الان تورين، ترجمة انور مغيث، نقد الحداثة، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، 1997م،

والقضائية للسلطة الدستورية. كان مونتسكيو مهتماً بالحرية كنقطة أساسية. وأصر على أن التوازن بين الوظائف الأساسية الثلاث للدستور حافظ على الحرية. لتطوير عقيدة التوازن هذه، طور عقيدة جون لوك الكلاسيكية. كان الحفاظ على هذا التمييز والتوازن، الذي يضمن الحرية الشخصية، الهدف الرئيسي للدستورين الأمريكيين.

أعجب مونتسكيو بالشكل الجمهوري للحكم، خاصة في طابعه الديمقراطي. كان إعجابه بالجمهورية الديمقراطية هو مثلها وفضلها. ورأى أنه من الصعب للغاية تحقيق هذه المثل في الممارسة العملية. لا يمكن أن تتحقق حتى في الدول الصغيرة. لذلك، كان أفضل اختياره التالي هو الشكل الملكي^(١). رأى مونتسكيو في الدستور البريطاني الملكية الدستورية المثالية، التي استندت إلى فصل السلطة الدستورية، أي التشريعي والتنفيذي والقضائي. كان مهتماً بالحرية السياسية بدلاً من المساواة السياسية، والتي كانت سمة الديمقراطيات. وفقاً له، كانت طريقة تحقيق الحرية عن طريق الموازين، على أساس فصل السلطات. هذا يعني أنه إذا كان هناك توازن بين هذه السلطات الثلاث، فلا يوجد تعسف ضد الحقوق الفردية.

عرّف روسو الحكومة بأنها هيئات وسيطة، يمكن أن تعمل كوسيلة للتواصل بين الموضوعات وذات السيادة، "وهي مكلفة بتنفيذ القانون والحفاظ على الحرية، المدنية والسياسية على حد سواء"^(٢). لذلك دعا الحكومة إلى الممارسة الشرعية للسلطة التنفيذية وقضاء الهيئة المكلفة بهذه الحكومة.

يقول روسو إن "الديمقراطية هي الأنسب للدول الصغيرة، والأرستقراطية للدول المتوسطة الحجم، والملكية لأكبرها"^(٣). يجادل روسو بأنه إذا أخذنا مصطلح الديمقراطية بمعناها الدقيق، فلن نكون في وضع يمكننا من العثور على الديمقراطية في أي مكان، لأن هذا سيكون ضد النظام الطبيعي، أن يكون العدد الأكبر يحكم العدد الأصغر. في الديمقراطية يكون الناس هم أصحاب السيادة والمحكومين في نفس الوقت، أي حكام ورعايا في نفس الوقت. يؤكد روسو على أن الديمقراطية ممكنة في الدولة الصغيرة، حيث يمكننا أن ندعو جميع الناس للاجتماع دون أي صعوبة. يجب أن يكون المواطن في وضع يسمح له بمعرفة جميع جيرانه وأصدقائه. يجب أن تكون هناك مساواة جديرة بالاعتبار، بين المواطنين في الثروة وفي المنزلة، وإلا فلن تكون هناك مساواة في الحقوق والسلطة.

(1) Stuart Brown, British Philosophy and the age of Enlightenment, Vol-v, Routledge, London and New York, 1996.

(2) J.J. Rousseau, Social Contract, ed by Barker S.E., Oxford University Press, London, 1946,p.222

(3)Ibid ,p. 231

يقترح روسو أن الديمقراطية هي الحل الوحيد للفوارق الطبيعية: كيف يمكن للناس، الذين ولدوا أحراراً، أن يطيعوا الحكومة وينتموا إلى مجتمع ما زالوا فيه أحراراً بطبيعتهم كما كانوا من قبل؟ بالنسبة لروسو، الجواب يكمن في الديمقراطية التشاركية، حيث يشارك الناس في وضع القوانين التي يدينون لها بطاعتهم. في إطاعتهم للقوانين، فإنهم لا يطيعون إلا أنفسهم فقط، وبالتالي لا تكون حريتهم عرضة للخطر. إنهم على استعداد لما يشتركون فيه مع الآخرين - الإرادة العامة - والذين يعربون في وقت واحد عن حريتهم ويعيشون في ظل مجتمع القوانين التي أنشئوها لأنفسهم. بالنسبة لروسو، الديمقراطية هي الشكل الوحيد للحكومة الشرعية، التي توحد الفرد والمجتمع، وإرادة الفرد والإرادة العامة، والحرية والتشريع. بالنسبة لـ روسو، "إذا أخذنا المصطلح بمعناه الدقيق، فلا توجد ديمقراطية حقيقية ولا توجد على الإطلاق. إنه ضد النظام الطبيعي أن يحكم العدد الكبير العدد الصغير⁽¹⁾". وهكذا، يمكن أن نلاحظ أن نظرية العقد الاجتماعي قدمت إجابة فريدة على السؤال المتعلق بالحاجة أو الأساس لأصل وشرعية الدولة. وتم التأكيد على أن الناس أبرموا عقداً يضمنون لهم السلام والسلامة والعدالة من أجل بقائهم ورفاههم. إذا لم يفي الحكام بنصيبهم من العقد، يحق للشعب اختيار حكام جدد. هذه هي الفلسفة الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطية.

الديمقراطية هي مشروع من أجل الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية حيث يتم توجيه إمكانات جميع البشر بالتساوي إلى الكمال الذي يميزهم عن الحيوانات. كان جون ستيوارت ميل، مثل لوك، يعارض بشدة السلطة التعسفية. واعترف بضرورة قيام الدولة بتحقيق رفاهية المواطنين. ووفقاً له، فإن السلطة التي تمارسها الدولة على مواطنيها، يجب ألا تكون تعسفية أو استبدادية بطبيعتها، لأنها ستدمر الفردية وحرية الشعب. كان الغرض الأساسي للحكومة هو ترتيب الأشياء وتنظيمها بطريقة مناسبة. كما أنه ضروري لتحقيق وتحقيق أقصى قدر من سعادة الفرد. تم تحديد الوظائف المناسبة للحكومة مرة واحدة وإلى الأبد، ولكن بشكل مختلف في ولايات مختلفة. واعتمد على طبيعة المجتمع مدى تقدمه أو تخلفه.

بالنسبة لجون ستيوارت ميل، لا يمكن اعتبار الحكومة غاية في حد ذاتها، لكنها وسيلة لتحقيق غايات الحرية والسعادة. يقترح ميل أنه من أجل تحقيق السعادة، يجب أن تكون مهمة الحكومة هي خلق جو من الحرية لتمكين الناس من تحقيق الكمال والفضيلة. بالنسبة له، أفضل شكل من أشكال الحكم هو الشكل الديمقراطي. يقول مل "أن أفضل شكل مثالي للحكم هو تلك التي تكون فيه السيادة، أو السلطة العليا المسيطرة، في آخر الأمر، في يد المجموع الكلي للمجتمع. ليس

(1)Locke, Hume and Rousseau, Social Contract, ed by Barker, 1974, p.232.

لكل مواطن صوت في ممارسة تلك السيادة المطلقة فحسب، بل يُدعى، على الأقل في بعض الأحيان، إلى المشاركة الفعلية في الحكومة، عن طريق أداء شخصية لبعض الوظائف العامة، سواء كانت محلية أو عامة⁽¹⁾. وهكذا، فالديمقراطية تمهد الطريق التي من خلالها يدرك الناس حقوقهم وكرامتهم.

في الديمقراطية، يكون هدف الحكومة هو إقامة العدل بين الناس، وكذلك أيضاً تضمن حقوق الناس الأساسية، مثل الحرية والمساواة. إن الإطار النفعي لقيم الديمقراطية في الفكر السياسي والاجتماعي عند ميل، يصبح ذا معنى فقط في ضوء مداولاته لمفاهيم العدالة والمساواة. يذكر ميل أنه لكي يكون أي مجتمع ديمقراطياً حقاً، يجب أن يتبنى هدي الديمقراطية هذين لأن تحقيقهما يعزز الحرية الاجتماعية والسياسية. كهدف للديمقراطية، يرى ميل أن أي دولة لا تتبنى المزيد من الحرية لأفرادها يقال أنها أكثر تشابهاً مع تلك التي لا تفعل ذلك، وأي شكل ديمقراطي للحكم يساعدنا في تحقيق مثل العدالة والمساواة يقال أنها تمارس الديمقراطية المثالية.

في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، انتقد الشيوعيون الماركسيون الديمقراطية البرجوازية على أساس أن الديمقراطية البرجوازية تحمي الملكية وليس الناس. عكست جميع الأنظمة السياسية العلاقات المادية للإنتاج. اقترح الشيوعيون نوعاً من الديمقراطية الاقتصادية تكون فيها كل رأس المال والثروة والأرض ملكية جماعية. أكد النقاد الماركسيون أنه لا يمكن أن تكون هناك مساواة حقيقية في الفرص، ولا ممارسة حقيقية للحرية، دون إعادة توزيع أساسية للملكية. كانت الحقوق والامتيازات السياسية للديمقراطية الليبرالية فارغة فيما يتعلق بمعظم المواطنين. لقد عملوا على حماية حقوق الملكية وبالتالي تبرير الاستيلاء الرأسمالي على منتجات العامل، وإزالة تعبيره عن نفسه. في الواقع، فيما يتعلق بمعظم المواطنين العاديين، كانت العملية السياسية برمتها للديمقراطية الليبرالية في الأساس خدعة. أما في القرن العشرين شهدت ولادة الديمقراطية الحديثة في القارة الأوروبية، حيث جرى تعريف مفهوم الديمقراطية كمجموعة من الضمانات الكفيلة بأن لا يصل إلى السلطة، قادة ضد إرادة الأغلبية⁽²⁾.

(1) J.S. Mill, On Liberty, representative Government and the subjection of women, Oxford University Press, London, New York and Toronto, Reprinted in 1954, p.186.

(2) برنارد ألان تورين، ما الديمقراطية؟: دراسة فلسفية، ترجمة عبود كاسوكة، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق،

نموذج الديمقراطية المعاصرة:

يرى جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) أن هناك مفهوميين في قلب النظرية الكلاسيكية للديمقراطية: "الخير العام" و"الإرادة الشعبية"، كل من هذه الأفكار غير واقعية. ويقول إن العقيدة الكلاسيكية للديمقراطية تؤكد أن هناك منفعة عامة بسيطة ومحددة، يمكن للجميع فهمها عن طريق الحجة العقلانية. هذه الفكرة تتضمن إجابات محددة على جميع الأسئلة بحيث يمكن تصنيف كل حقيقة اجتماعية وكل إجراء يتم اتخاذه على أنه "خير" و"سيء". ومن حيث المبدأ، يتعين على جميع الناس أن يتفقوا على أن هناك إرادة مشتركة للشعب. كل من هذه المفاهيم لديها الكثير من القواسم المشتركة مع بعضها البعض وكذلك مع الخير والسعادة. الشيء الوحيد الذي يمكن أن يجلب الخلاف هو الاختلاف في الرأي فيما يتعلق بالأهداف التي يمكن الوصول إليها. لذلك، يجب على جميع أفراد المجتمع أن يكونوا على بينة من هذه الغاية، وأن يعرفوا عقولهم، وأن تكون لديهم القدرة على التمييز بين ما هو خير وما هو سيء، وهذا سيمكنهم من القدرة على تحمل المسؤولية والسيطرة على شؤونهم العامة. ويهاجم شومبيتر فكرة الخير العام بقوله إنه "لا يوجد شيء اسمه خير مشترك محدد بشكل فريد يمكن لجميع الناس الاتفاق عليه أو مختلف يتفق عليه بحجة عقلانية" (1).

وبعبارة أخرى، ينتقد شومبيتر ما يعتبر كإنموذج أو حاملا للديمقراطية الكلاسيكية مثل الفكرة النفعية "الخير العام وإرادة الشعب". أي الفكرة النفعية القائلة بأن المرء يمكن أن يتصور الخير العام للجميع من الأرقام الإجمالية للإرادة الفردية. ويمكن تحقيق الهدف أو الغاية التي يتطلع إليها جميع المواطنين، وأساس حكم الشعب القائم على مفهوم ذلك الخير العام للجميع. وينفي شومبيتر إمكانية وجود شيء من هذا القبيل كمنفعة عامة. ويؤكد شومبيتر أنه لا يوجد شيء اسمه خير عام ذي تحديد واحد وحيد يمكن للشعب كله أن يوافق عليه، أو أن يوافق عليه بحجة عقلية، ويرجع ذلك إلى الواقعة التي تفيد بأن الخير العام عند أفراد مختلفين ومجموعات مختلفة يعني أشياء مختلفة (2).

أما الافتراض الثاني المتعلق بنفعية الأفراد، فهو ما يتعلق بقدرتهم على الاختيار العقلاني أو الإرادة. شومبيتر يهاجم هذه الفكرة على أساس أنها تترك مجالاً أكبر للشك فيما إذا كان الناس قادرين بالفعل على صناعة هذه القرارات الرشيدة. ويشير إلى أن هذا سؤال معقد لا يمكن الإجابة عليه بسهولة. بينما جون بلامناتز (John Plamenatz)، يرى إن هجوم شومبيتر على مفهوم الخير العام خطأ في

(1), Illusion of Democracy, Oxford University Press, Oxford, 1972, P. 96.

(بر) جوزيف أ. شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، 2011، ص485

الفهم، حيث لم يؤيد أي كاتب في النظرية الديمقراطية تعريفه. "في مهاجمته على الفكرة، فهو لم يهاجم حصانا ميتا، بل حصانا لم يكن حيا أبدا، على الأقل ليس في استقرار النظرية الديمقراطية"⁽¹⁾. لا يوجد أحد يفكر في الصالح العام بأنه "مصمم على نحو فريد". جان جاك روسو من بين المنظرين الحديثين، يتكلم عن الخير العام، لكنه لا يفكر فيه كهدف أسمى للسياسة، لقد كان مهتم بالديمقراطية المباشرة وليس بالديمقراطية التمثيلية. وهذا يعني أن روسو يتحدث عن الخير العام ولكن ليس بالطريقة التي فهم بها شومبيتر. ووفقاً لجون بلامناتز، فإن معظم قراء النظرية الديمقراطية يرجعون المصطلح، "الخير العام"، إلى روسو وليس إلى النفعيين، كما فعل شومبيتر. "ربما كان في ذهنه الصيغة، "أكبر سعادة لأكبر عدد"، والتي استخدمها جريمي بينثام ليشير إلى ما أسماه أحيانا الغاية الأسمى للسياسة. ولكن هذه الصيغة تحدد المبدأ وليس الظروف. فهي بالنسبة لبينثام، ما يعادل القاعدة: لذا افعل على أن يؤدي عملك إلى أكبر قدر ممكن من المتعة وإلى أقل قدر ممكن من الألم للأشخاص الذين يحتمل أن يتأثروا به"⁽²⁾.

وفقا لوليام نيلسون، (William Nelson) فإن مساهمة شومبيتر هو أنه قام بتغيير جوهر في اتجاه النظرية الديمقراطية. شومبيتر زودنا بخط تماس جديد بين النظريات الكلاسيكية والنظريات الأكثر حداثة. في حالة النظرية الكلاسيكية يجادل بأن هذه النظرية تستند إلى عدد من الافتراضات غير الواقعية أو غير المعقولة. كما يقترح نظرية واقعية بديلة من خلال تجنب مفاهيم لا يمكن تحديدها مثل الصالح العام وإرادة الشعب⁽³⁾. وتؤكد النظرية الجديدة على أنه لا يوجد شيء مثل "الصالح العام" و"إرادة الشعب"، كما تدعي النظرية الكلاسيكية. وهذه المفاهيم غامضة وملتبسة؛ ولا يمكنها أن تميز بين الحكومة الديمقراطية وأشكال النظم الأخرى، بمعنى أن هذه المفاهيم قد يمكن تطبيقها من قبل أشكال أخرى من الحكم. ولذلك، فإن هذه المفاهيم ليست من سمات أو خصائص الديمقراطية، لأن الديمقراطية ينبغي أن تكون لها بعض الخصائص التي تميزها عن الأشكال الأخرى.

وتعرف النظرية الجديدة للديمقراطية بأنها نظرية حديثة أو نموذج جديد أو نظرية تنافسية للديمقراطية. ويرى شومبيتر أنه في النظرية الكلاسيكية للديمقراطية "يقرر الناخبون القضايا السياسية ويختارون ممثليهم للتأكد من تنفيذ قراراتهم. وهكذا يتم التعامل مع اختيار الشعب للحكام

(1) Ibid., P.96.

(2) Ibid., P. 97.

(3) William N. Nelson, On Justifying Democracy, Routledge and Kegan Paul, Ltd. London, 1980.

كوسيلة لتحقيق غاية. وينتخب الشعب ممثليه لكي يعملوا على تنفيذ أرائهم. ويرى شومبيتر بأن هذه الطريقة خاطئة في تفسير الديمقراطية. وما يميز الديمقراطية عن أشكال الحكم الأخرى ليس ما يفترض أن يفعله الحكام، بل كيف أصبحوا حكاماً^(١). وبالتالي فإن جوهر المسألة هو اختيار صانعي القانون والسياسة. لقد طور شومبيتر النظرية الجديدة حول ماهية الديمقراطية، وهي نظرية قلبت مفهوم التعريف الكلاسيكي للديمقراطية رأساً على عقب. في حين كان ينظر إلى الناس في النظرية الكلاسيكية على أنهم يحكمون من خلال الناخبين، ففي النموذج الجديد للديمقراطية ينظر إلى النخب على أنها تحكم من خلال انتخاب الناس لهم من خلال التصويت. وبالتالي فإن دور الناس هو إنتاج حكومة أو هيئة وسيطة، والتي بدورها سوف تنتج الحكومة. ويقدم شومبيتر تعريفه الجديد: "النظام الديمقراطي هو ذلك الترتيب المؤسسي الذي غايته التوصل إلى قرارات سياسية يكتسب فيها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق وسائل الصراع التنافسي من أجل صوت الشعب"^(٢). إن النظرية المتجسدة في هذا التعريف تترك لنا مساحة نرغب في الحصول عليها بهدف التعرف المناسب على الحقيقة الحيوية للقيادة^(٣). وهذا يترك مجالاً أكبر للتعامل ومناقشة القيادة وليس مجرد المفاهيم غير الواقعية الغامضة للخير العام وإرادة الشعب. ويقول إن المنافسة يجب أن تكون "منافسة حرة من أجل التصويت الحر"^(٤). ويشير بلامناز إلى أن شومبيتر لا يحاول تعريف المنافسة الحرة أو التصويت الحر. ويقول إنه لا ينبغي انتقاده لفشله في القيام بذلك لأن نيته ليست إعطاء تفسير كامل للديمقراطية بل الإيحاء بأنه من الأجدى تفسيرها بطريقة واحدة دون غيرها^(٥).

وتتناول هذه النظرية نقطتين هامتين تساعدنا على فهم الديمقراطية: النقاش حول الشكل الكلاسيكي للديمقراطية، والنقاش حول الشكل الحديث للديمقراطية. ولجعل هذه النظرية الجديدة أكثر واقعية، يشير شومبيتر إلى أنه على الرغم من أن الطريقة الانتخابية للتمثيل وصنع القرار هي عملياً الطريقة الوحيدة المتاحة للمجتمعات من أي حجم، إلا أنه لا يستبعد الحالات التي تكون مشابهة للمنافسات الاقتصادية غير العادلة. ويقارن بين المنافسة في القيادة والعمليات في السوق الاقتصادية؛ ووظيفة الأحزاب هي تنظيم وترتيب المنافسة مثل الجمعيات التجارية في المجال الاقتصادي. وباعتباره من

(1) John Plamenatz, *Illusion of Democracy*, Oxford University Press, Oxford, 1972, P. 115.

(2) Joseph A. Schumpeter, *Capitalism, Socialism, and Democracy*, George Allen and Unwin Ltd, London, 1943, P. 269.

(٣) (تر) جوزيف أ. شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، 2011، ص 515

(4) Ibid. p. 269.

(5) John Plamenatz, *Illusion of Democracy*, Oxford University Press, Oxford, 1972,

منظري النخبة في الديمقراطية، يؤكد شومبيتر على الأبعاد الرأسمالية للديمقراطية وروابطها المتبادلة أكثر من التركيز على الأبعاد الاجتماعية والسياسية. وهذا قد يوضح التناقضات المتأصلة في الديمقراطية الرأسمالية. ويشدد أيضاً على حرية الصحافة بوصفها تعبيراً عن الحرية الفردية. بالنسبة له، إن العلاقة بين الديمقراطية والحرية ليست صارمة تماماً، ولكنها علاقة مهمة جداً بمعنى أنها تضمن حق الانتخابات في المنافسة بحرية. وبهذا المعنى، فإن العلاقة بين الديمقراطية والحرية تعتبر متداخلة ومتقاطعة.

يرفض شومبيتر النظرية الكلاسيكية على أساس أن إرادة الأغلبية لا يمكن أن تكون إرادة الشعب ككل. ولا يمكن للأغلبية أن تدعي أنها تمثل التطلعات الاجتماعية والسياسية للمجتمع بأسره؛ ولكنها تمثل فقط شريحة واحدة مهمة من المجتمع. والسبب الثاني هو أن النظرية الكلاسيكية لا تولي اهتماماً ولا تدرك أهمية القيادة. ويقول: "بالنظر إلى الحكومة الوطنية فقط، قد نقول إن إنتاج الحكومة يرقى عملياً إلى تقرير من يجب أن يكون الرجل القيادي" (1). بحسب شومبيتر، فإن هذه النظرية الجديدة ستسمح لنا بإدراك مدى أهمية القيادة. هذه النقطة مهمة جداً بمعنى أن تكون قائداً هو أن تلعب دوراً سياسياً، لذلك يجب أن يكون قادتنا محترفين في السياسة. هذه هي النقطة التي أهملها أنصار الديمقراطية الأوائل.

لقد قيل أنه عندما درس شومبيتر فكرة إرادة الشعب، فإن لديه الكثير ليقوله عن فقدان العقل في السلوك البشري. شومبيتر لا يتحدث عن النخب والجماهير، بل يرى أن هناك نطاقين من العمل، السياسي وغير السياسي، ويجادل بأن المواطن العادي أقل عقلانية بكثير في النطاق الأول من هذه النطاقات، مما هو عليه في النطاق الثاني (2).

وكما رأينا أعلاه، فإن نقطة البداية في تحليل شومبيتر هي هجومه على مفهوم النظرية الكلاسيكية للديمقراطية كنظرية للوسائل والغايات. النظرية الكلاسيكية للديمقراطية، بالنسبة له، هي نظرية، لا علاقة لها بأي مثل أو غايات معينة. إنها طريقة سياسية، أي عبارة عن نوع معين من الترتيبات المؤسسية للتوصل إلى قرار سياسي عن طريق النضال التنافسي للقادة. كان نقد شومبيتر الرئيسي للنظرية الكلاسيكية هو أن دور الجماهير المركزي في المشاركة وصنع القرار كان يقوم على أسس غير واقعية من الناحية التجريبية؛ في مذهبه المنقح، يكون تنافس صانعي القرار على

(1) Joseph A. Schumpeter , Capitalism, Socialism, and Democracy, George Allen and Unwin Ltd, London, 1943, P. 178.

(2) John Plamenatz, Illusion of Democracy, Oxford University Press, Oxford, 1972

التصويت من قبل الشعب هو السمة الحاسمة⁽¹⁾. وعلى تعريفه للديمقراطية، فإن التنافس على القيادة هي السمة المميزة للديمقراطية. وأهم مساهمة في تعريفه هي كيفية التمييز بين الحكومة الديمقراطية وأشكال الحكم الأخرى. لذا فإن الجميع في هذه الطريقة أحرار في التنافس على القيادة في الانتخابات الحرة. في نظرية شومبيتر للديمقراطية، ليس للمشاركة أي دور مركزي. وقد ركزت نظريته على الأقلية القيادية بدلاً من المجموع الكلي للجماهير. وبالنسبة له "الكتلة الانتخابية غير قادرة على العمل سوا التشتت"⁽²⁾. بحيث أن القادة الذين يجب أن يكونوا نشطين ويقررون القضايا، والتنافس بين القادة على الأصوات هو السمة الرئيسية لهذا النهج الديمقراطي. حسب شومبيتر، فإن الديمقراطية لا تعني ولا يمكن أن تعني أن الناس يحكمون في الواقع بأي معنى واضح من مصطلحي "الشعب" و"الحكم" بل إنها تضم مؤسسات وإجراءات تضمن مراكز متعددة للسلطة والمنافسة على المناصب بين النخب السياسية. ويخلص إلى أن الديمقراطية هي حكم السياسيين بدلاً من حكم الشعب⁽³⁾.

ويؤكد شومبيتر أن الهدف من الديمقراطية لم يكن تحقيق إرادة الشعب، بل اختيار مجموعة من القادة. كان تصوره عن عمليات الحكم الديمقراطي واحداً من تنافس الأرستقراطيين، حيث يتنافس عدد قليل، أي الأحزاب السياسية، على أصوات جمهور الناخبين، الذين كانت مهمتهم اختيار مجموعة أو أخرى من القادة. لذا فإن الناخب قد لا يفهم كيف ترسم سياسة الحكومة، ولكن لديه الحق على التصويت ضد الحكومة التي تفشل بوضوح في الوفاء بوعودها. وعلى عكس مل، يرى شومبيتر السياسة من الناحية الاقتصادية؛ المواطن العادي يمكن أن ينقاد بأمان إلى التصويت من قبل القيادات الذين يرشدونه إلى الاختيار الذي سوف يعزز من مصالحه. وفي هذا السياق، فإن حجته في حد ذاتها حجة نفعية، والسبب وراء هذه الحجة هو خوف شومبيتر من أن المشاركة تشجع على اللاعقلانية. وبالنسبة له، فإن آراء الأغلبية في السياسة العامة غير عقلانية وغير واقعية.

مما سبق، أصبح من الواضح إن أنسب شكل من أشكال الحكم للرفاهة الإنسانية هو الديمقراطية التي يمكن للمواطنين أن يشاركوا فيها مباشرة، لأنها تضمن حق الإنسان وكرامته. لقد تم تصور الديمقراطية على أنها أفضل نوع أو أسلوب لتحقيق أصالة وكرامة شخصية الإنسان. وقد ركزنا في هذه الدراسة على مختلف أنواع الديمقراطية لتتعرف على ما هو النوع الأكثر ملائمة وقابلاً للتطبيق في الآونة الأخيرة. وقد رأينا أن أفضل أنواع الديمقراطية وأكثرها ملائمة للوضع الراهن هي

(1) Carole Pateman, Participation and Democratic Theory, Cambridge at the University Press, New York, 1970.

(2) Joseph A. Schumpeter, Capitalism, Socialism, and Democracy, George Allen and Unwin Ltd, London, 1943, P. 283.

(3) Ibid.

الديمقراطية المباشرة، التي يمكن أن تكون قادرة على تحقيق التنمية عن طريق تطور وزيادة نطاق التكنولوجيا في المستقبل على امتداد الأمة. وبما أن هذا النوع يتطلب أن يتمكن جميع المواطنين من الاجتماع بانتظام في مكان واحد، وهو أمر صعب ومستحيل تماما في الدول الكبرى، فإنه بالتالي غير عملي في المجتمعات الحديثة، ولكن مع أمل سرعة تطور التكنولوجيا يمكن أن تكون قابلة للتطبيق عمليا في المستقبل. ومن بين جميع أنواع الديمقراطية التي تمارس، يبدو أن الديمقراطية القائمة على المشاركة هي الأقرب إلى الديمقراطية المباشرة. وبالتالي، فهي قابلة للتطبيق في عصرنا الراهن. وهو أنسب شكل من أشكال الديمقراطية بمعنى أنه يعزز المساواة بين الناس. ويمكن تنفيذ الديمقراطية القائمة على المشاركة في يومنا الأخير عندما يتمكن الشعب من المشاركة في مكان عمله. وهذا النوع من الديمقراطية يوفر الوسائل للمواطنين لإيصال آرائهم.

المشاركة لها تأثير نفسي على الفرد. وتخلق المشاركة نوعا من العلاقة بين عمل المؤسسة والفرد لتحمي المصلحة الخاصة وتكفل الحكم الرشيد. المشاركة هي وسيلة لتثقيف الناس، لأنهم سيتعلمون كيف يهتمون بمصالح الآخرين إذا حصلوا على التعاون من الآخرين. وسيدركون أن مصالحهم الخاصة ومصالحهم العامة مترابطة ومتداخلة. والتعليم الشعبي وسيلة لضمان جعل الطبقة العاملة أكثر قدرة على التعاطي مع السلطة السياسية التي يمكن أن تكتسبها. ومن شأن التعليم أيضا أن يجعل الناس قادرين على المشاركة في السياسة ويمكنهم من رؤية المصلحة الوطنية وليس فقط المصلحة الطبقية. غير أن مفهوم المصلحة ليس واضحا بالنسبة "لكليهما لم يقصر التدخل المشروع فيما يتعلق بالأعمال الأخرى التي من شأنها أن تؤثر تأثيرا ضارا على مصالح الآخرين، ولم تكن مشجعة على التدخل في العديد من الإجراءات (المتعلقة بذاتها) التي أثرت سلبا على مصالح الآخرين" (1).

إن أفضل حكومة تلبي جميع مقتضيات الدولة الاجتماعية هي الحكومة التي يشارك فيها الشعب بأسره؛ وينبغي أن تكون المشاركة في كل مكان بحسب الإمكان. وهذا سيجعل الناس قادرين على المشاركة في السلطة السيادية للدولة. فالإنسان لديه حس أخلاقي وهو ملزم أخلاقياً برعاية الآخرين، ويكون في وضع يمكنه من تطوير نفسه. إن الدور التثقيفي للمشاركة السياسية كمبرر للحكم الديمقراطي، علاوة على ذلك يدافع عن حكم النخبة بشكل صريح مثل أولئك المنظرين التثقيبيين في القرن العشرين الذين تقترن نخبويتهم بإنكار قيمة المشاركة (2). ومن أجل مصلحة الأكثرية يجب أن تشكل الحكومة بواسطة الأقلية. وهذا يعني أن الناس لن يحكموا في شخصهم،

(1) H. J. McCloskey, John Stuart Mill: a critical study, Macmillan st Martin's Press, 1971, PP.108-109.

(2) Ibid.

ولكنهم محكومين بالنخب التي يختارونها. إذا فالمسائل العامة هنا لا ترجع إلى تصويت الشعب نفسه، ولكن إلى النخبة الذين انتخبهم الشعب. كانت هذه الفكرة صالحة في زمن جون ستيوارت مل عندما كان معظم الناس أميين، ولكن في عصرنا الأمر مختلف. وإذا طبقنا آراءه بشأن شروط الديمقراطية القائمة على المشاركة، فإن هذا النوع من الديمقراطية يمكن أن ينجح في الوقت الحاضر في العديد من البلدان الغربية، حيث مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة مرتفع جدا.

لقد تعرض مفهوم الحكومة التمثيلية لانتقادات واسعة النطاق من قبل مفكري القرن العشرين. ووفقاً لـ ج. هـ. بيرنز (J. H. Burns)، لقد أدين هذا المفهوم بسبب "عقلانيته المفرطة، وإيمانه المبالغ فيه بفعالية الأجهزة المؤسسية، والتقليل من شأن - في الحقيقة إهماله - قوة العوامل مثل النظام الحزبي"⁽¹⁾. ويخبرنا أن ر. ب. أنشوتز (R. P. Anschutz) يرى تناقضاً بين حجة ميل للتمثيل النسبي وحجته للتصويت بالجمع. يجادل بيرنز بأن الديمقراطية في الملاذ الأخير تفضل وفقاً لمعايير مل لأنها تقوم على افتراض يتعارض مع كل ما كان يؤمن به وبشر به، أي الافتراض بأن الناس متساوون في الصفات الأخلاقية والفكرية التي تتطلبها ممارسة السلطة السياسية. يشير ريان (Ryan) إلى أنه لو عاش ميل في القرن العشرين وشهد الدمار الذي تسبب فيه أشخاص مثل هتلر، لكان لديه وجهات نظر مختلفة حول النخبوية. وفي نهاية المطاف، تتعارض النخبوية مع قيمة المساواة، التي هي إحدى ركائز الديمقراطية. ولا بد من التوفيق بين المثل كالمساواة، والحرية، والعدالة الاجتماعية، بين البشر لتشكيل ثالوثا متناغماً يمكن أن يبنى عليه منبر الديمقراطية.

يتخذ يورجن هابر ماس موقفاً نقدياً إزاء الأنموذج الليبرالي الذي تقوم نظريته على سلطة الدولة المنبثقة من الشعب، وتجعل من الدولة مجرد أداة لخدمة الشعب أو المصلحة العامة، وتحصرها في جهاز ضيق هو الإدارة العمومية التي تكون في مقابل المجتمع كنسق من العلاقات بين الأفراد. كما ينقد هابر ماس الأنموذج الجمهوري لكونه ينطلق من جعل الممارسة السياسية مجرد ممارسة تهدف لتخليق العلاقات بين المواطنين داخل الدولة، باعتبارهم مواطنين أحرار متساوين فيما بينهم، وبالتالي فهذا الأنموذج يختزل التفاهم والتوافق في البعد الأخلاقي فقط، ويجعله ذا بعد قطري، يرتبط فقط بلهوية الجماعية المشتركة والمتفق عليها، ويقترح في المقابل مبدأ المناقشة كأساس للمبدأ الديمقراطي، من هنا تأتي نظريته في الديمقراطية التداولية كبديل للنظريتين الليبرالية التي تنظر إلى العملية السياسية كمسار تفاوض بين المصالح الشخصية وعليها، والجمهورية التي تطالب، ضد هذا الاختزال الذري

(1) J. H. Burns, J. S. Mill and democracy, in modern studies in philosophy: Mill, a collection of critical essays, ed by Schneewind Macmillan, London and United State of America, 1968, p.326.

للسياسة، برؤية جماعية للعملية السياسية، ليوضح أن أنموذج الديمقراطية التداولية (deliberative democracy) يجد أساسه في الحوار على اعتبار أن نظرية الحوار تمكنا من تحديد شروط التواصل الذي يسهم في التكوين والتشكيل الجماعي للرأي العام والإرادة العمومية التي تكون نتاجا لحوار بين ذاتي مؤسس على افتراضات تواصلية سابقة على وعي الأفراد ورغباتهم، وتضفي عليها صبغة الشرعية. هذه الشرعية التي لا ترتبط بما تتوصل إليه جماعة بعينها، بل هي ذات صيغة كونية، لان المناقشة أو الحوار المؤسس لها ذو طابع كوني، ويصدر عن قيم أخلاقية لها مجال صلاحية كونية. فهذا النموذج يكتسب إمكانية تجريبية تأخذ بعين الاعتبار تعدد أشكال التواصل، وتؤسس لفهم مشترك كافتراض متفق عليه بين الناس، يسمح لهم بالتفاعل فيما بينهم بصورة منهجية ومنظمة، وعلى أساسها تتكون الإرادة العامة⁽¹⁾.

يقوم أنموذج الديمقراطية التداولية عند هابر ماس، على ثلاثة مفاهيم: العقلانية، والسلطة، والرأي العام إن الممارسة الديمقراطية في تصوره هي مجالا للممارسة العقلانية التواصلية، حيث يركز دور العقل فيها على تبادل الحجج بطريقة تجعل من وضعية كل متحدث قابلة للتغير بالنظر إلى نوعية الحجج المقدمة من طرف المشاركين الآخرين، وبهذا لا يمكن أن يختزل التداول الديمقراطي في محاولة فرض قضية من طرف سلطة معينة لمجرد أنها تعتقد بصدق هذه القضية أو ملائمتها، بل يقتضي على العكس من ذلك نوعا من أخلاقيات الحوار التي تسمح بان يبقى رأي كل واحد من المتشاورين قابلا للنقد من طرف الآخرين. إذا يشكل الحوار والنقاش في الديمقراطية التداولية لهابر ماس مصدرا لمشروعية القانون، فلا يمكن للمعيار القانوني أن يستمر كقانون شرعي إلا في حالة خروج المواطنين من وضعهم كمواضيع للقانون إلى مشاركين في الاتفاق حول صياغة القواعد للحياة المشتركة. إذا ينطلق الأنموذج التداولي أو التشاوري للديمقراطية من إعادة الاعتبار للممارسة السياسية عن طريق الانخراط الفعلي لكل المواطنين في الشأن السياسي والفضاء العمومي. فالديمقراطية التشاركية تستدعي توسيع الفضاء العمومي الذي يتبلور ويتشكل فيه الرأي العام والإرادة العمومية عن طريق آلية الحوار والنقاش الحر. وفي ظل هذه الصيرورة المؤسسة على المناقشة العقلانية النقدية يتكون الرأي العام والإرادة السياسية، والديمقراطية التشاورية بصفتها ديمقراطية إجرائية لا تختزل في المصالح الخاصة لشخص بعينه. لذا يصبح المواطن المشارك بحرية هو أساس الديمقراطية حيث لا يمكن تصور

(1) فوزية حيوح، الديمقراطية التشاورية عند يورغن هابر ماس، مؤنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، ديسمبر 2013م.

الديمقراطية بدون مواطن، فالديمقراطية في تصور هابر ماس مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتنظيم الذاتي القانوني للمواطنين بأنفسهم^(□).

وفقاً لصوفيا ناستروم، يؤكد العديد من المنظرين السياسيين في الأيام الأخيرة على أن الديمقراطية الحديثة والدولة القومية ينبعان من الثورة الفرنسية، وهو أصل أبلغ فهمنا المعاصر للديمقراطية. تعتمد النظرية الديمقراطية تاريخياً ومفاهيمياً على الدولة القومية. في حين أن هذا الارتباط كان ضرورياً من الناحية التاريخية، إلا أن النظرية الديمقراطية لا تعتمد من الناحية المفاهيمية على الدولة القومية. إن الديمقراطية مثالية وبالتالي يمكن إعادة صياغتها وفقاً لظروفها السياقية. إذا كان يتعين النظر إلى الدولة القومية كشرط مسبق ضروري للديمقراطية، فلا يزال يتعين عليها أن تشرح كيف يمكن تحقيق الديمقراطية على المستوى العالمي. لا الفهم التاريخي - الوصفي أو المعياري للعلاقة بين النظرية الديمقراطية والدولة القومية مرضٍ من منظور عالمي. لا تحتوي النظرية الديمقراطية على طبقة واحدة بل طبقتين من الافتراضات فيما يتعلق بالمجتمع السياسي. من ناحية، لدينا التحيز الوطني. تفترض النظرية الديمقراطية ضمناً أن المجتمع السياسي مرادف للدولة القومية. من ناحية أخرى، كما أشار روسو، لدينا افتراض أعمق لمجتمع سياسي محدد بالفعل. كتبت صوفيا: "أولاً، لدينا العقد بين الأفراد، الذين لأسباب تتعلق بالحفاظ على النفس أو البقاء على قيد الحياة يوافقون على ترك حالة الطبيعة وتشكيل مجتمع مشترك. هذا الاندماج يولد المجتمع المدني، أو "الشعب". الاتفاق الثاني، الذي يعمل على تحقيق الاتساق في اتحاده، يقيم العلاقة بين الشعب وحاكمه. إنه يؤدي إلى الحكومة الشرعية. ما يميز نظرية هوبز هو أنه لا يوجد عقد بين الأفراد قبل بدء السلطة. يسعى هوبز إلى بناء سلطة سياسية شرعية مباشرة من العقد في حالة الطبيعة، هذا العقد، الذي يعد ميثاقاً لكل رجل مع كل رجل، هو ما يبدأ الفكرة المجردة لـ *leviathan* - الشخص المعنوي الاصطناعي الذي تكون سلطته منفصلة الآن ليس فقط من الأفراد الذين أسسوها في الأصل ولكن أيضاً من الحكام المختلفين المخولين بممارسة سلطتها ... كما أظهرت هانا أرندت في عملها على الثورة ... لم تتلاشى الحاجة إلى مطلق مع صعود الأمة الحديثة - حالة. قد يأتي المطلق في مظاهر مختلفة - الله، القانون الطبيعي، المشرع الخالد، ليفيا ثان، أو الأمة - لكن وظيفته هي نفسها دائماً: تجاوز الوقت. نظام ديمقراطي يعطي الإرادة اللحظية "للشعب لن يدوم طويلاً. سيجعل حكمها ممكناً والسبب هو أن إرادة الجمهور

(□) فوزية حيوح Ibid

تتغير باستمرار من حيث التعريف " ، وبالتالي فإن النظام السياسي الذي يقوم على الشعب " مبني على الرمال المتحركة " (□).

فإذا كنا نعني بالديمقراطية ، على الطريقة الأمريكية ، نظاما سياسيا يجري انتخابات دورية منتظمة دون تحد خطير لحكم طبقة رجال الأعمال ، فإن صانعي القرار في الولايات المتحدة هم تواقون بلا شك إلى رؤيتها وهي تتحقق في أرجاء العالم. لذلك فإن تلك العقيدة لا تقوضها الحقيقة القائلة بأنها عقيدة تنتهك باستمرار بتفسيرات مختلفة لمفهوم الديمقراطية: كنظام يقوم فيه المواطنون بدور ذي معنى في إدارة الشؤون العامة (ب).

إن شكل الحكم الديمقراطي في دول العالم الثالث مشروطة بعوامل خارجية معقدة. من أهمها ألا تتميز الدولة بسلطة التدخل على امتيازات ومصالح رجال الأعمال ، بل العكس تؤيد الأشكال الديمقراطية عندما تكون سيادة الأعمال مهيمنة على النظام السياسي. في هذا السياق يقول نعوم شومسكي "إن التفضيل للأشكال الديمقراطية في الدول العميلة في العالم الثالث ما هو إلا مسألة علاقات عامة. ولكن ما أن يكون المجتمع مستقرا والامتيازات مضمونة فيه حتى تتدخل عوامل أخرى. إن مصالح رجال الأعمال لها موقف مهم تجاه الدولة. فهم يريدون الدولة أن تدعم ماليا البحث والتطوير، والإنتاج والتصدير (منظومة البنتاغون، وجزء كبير من برنامج المساعدات الأجنبية، وما أشبه)، وان تشرف على الأسواق، وتضمن مناخا صالحا لعمليات الأعمال في الخارج، وتخدم بطرق متعددة أخرى دولة الرفاهية لصالح الأغنياء. ولكنهم لا يريدون الدولة أن تتمتع بسلطة التدخل في امتيازات المالكين والمديرين. إن هذا الاهتمام الأخير يؤدي إلى تأيد الأشكال الديمقراطية، طالما كانت سيادة الأعمال مضمونة في هيمنتها على النظام السياسي." (تر)

مما سبق يمكننا اختزال تعريفات الديمقراطية السابق ذكرها إلى صنفين: (1) التعريفات الكلاسيكية التي هي حكم الشعب بواسطة الشعب بطريقة مباشرة، والتي غالبا ما تكون بعيدة عن الواقع، ولهذا فقد استبدل روسو قاعدة الإجماع الغير قابلة للتحقق بقاعدة الأغلبية التي هي من الأمور المقبولة عقلا وفعلا. وعليه يمكن القول إن التعريف الكلاسيكي للديمقراطية غير جامع مانع كونه غير قابل للتطبيق من الناحية العملية وخصوصا في المجتمعات الكبيرة. (2) التعريفات الحديثة

(1)Sofia Nasstron, what Globalization Overshadows, Political theory, Vol-31,No-6, December 2003, pp.816,817.

(بر) نعوم شومسكي، إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت -

لبنان، ط، 2، 1998م، ص377

(تر) نفس المرجع ، ص378

للديمقراطية يمكن إيجازها بان الديمقراطية هي حكم الشعب بطريقة غير مباشرة أي عن طريق التمثيل ويتفق هذا التعريف مع من يرى إن الديمقراطية هي نظام سياسي يعطي لكل المحكومين الصلاحية والحق في تغيير حكاهم وفقا لمبدأ التعددية السياسية ولقاعدة التبادل السلمي للسلطة، وقد أكد على هذا النوع من الديمقراطية الدستورية جوزيف شومبيتر، والتي تعني المنافسة المستمرة بين الزعماء السياسيين وإمكانية الإطاحة بالحكام السيئيين، أو كما وضعها كارل بوبر بأنها المنافسة الحرة على السلطة، وتكفل هذه المنافسة إمكانية التغيير المستمر للحكام^(□).

الخاتمة:

المفروض أن نتعلم كيف نعيش معا رغم اختلافاتنا ونبني عالم أكثر انفتاحا وسلام. وليس لنا من بعد أن نعرف الديمقراطية على أنها انتصار العام على الخاص بل على أنها مجموعة الضمانات المؤسساتية التي تسمح بالتوفيق بين وحدة العقل الممكن والتنوع، وبين المبادلة والحرية. وما الديمقراطية إلا سياسة الاعتراف بالآخر، كما قال شارل تايلور. ويرى هابر ماس أنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية إذا لم يستطيع المواطنون، مهما اختلفت أفكارهم ومصالحهم الخاصة، أن يتفاهموا حول مقترحات يقبلها الجميع^(ب).

من التصورات المتشعبة والمتباينة أعلاه، يتضح تماماً أنه لا يوجد توافق في الآراء حول المعنى الدقيق لمصطلح "الديمقراطية". فكلما زاد شعار الديمقراطية وخطابها في الانتشار حول العالم، كلما أصبح معناها فضفاضاً وأكثر غموضاً. حتى الأنظمة الاستبدادية والشمولية أصبحت تدعي نفسها ديمقراطيات، ففي بعض البلدان حيث الحكومات ذات الطابع الديكتاتوري، يدعي حكامها أنهم يمارسون الديمقراطية من خلال ممارسة طقوس بعض أشكال الانتخابات بهدف إضفاء الشرعية على سلطتهم. بعبارة أخرى، من الملائم للحكام أن يتبنوا ويستخدموا وسائل غير ديمقراطية لمواصلة البقاء في السلطة بينما يقرون بالسعي لتحقيق أهداف ديمقراطية. السؤال المحوري هنا هو: إذا كانت الديمقراطية تعني سلطة الشعب، فكيف تتم ممارسة هذه السلطة في الواقع؟ إن الإجابة على هذا السؤال تعتمد على ما نعنيه بمفهوم "الشعب". وعلى العكس من مفهوم الديمقراطية هي سلطة الشعب، نجد العديد من المفكرين السياسيين اليوم يصفون الديمقراطية بأنها نظام سياسي يقوم على تنافس الأحزاب السياسية مع بعضها البعض للحصول على الأغلبية من أصوات الناخبين. فالحزب أو الأحزاب التي تحظى بدعم الأغلبية تكون هي صاحبة الحق في تشكيل الحكومة. والسؤال هنا: هل يمكن

(□) احمد صابر حوحو، مبادئ ومقومات الديمقراطية، مجلة المفكر – العدد الخامس، ص 324-

(بر) الان تورين، ما الديمقراطية، ترجمة عبود كاسوحة، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2000م ص6

اعتبار عدد النواب المنتخبين في الهيئة التشريعية مؤشرا على دعم الأغلبية؛ على سبيل المثال، في الهند، يمكن للمرشح أن يفوز بالانتخابات في الهيئة التشريعية من خلال الحصول على أكبر عدد من الأصوات التي لا تحتاج إلى خمسين بالمائة على الأقل من إجمالي الأصوات التي تم استطلاعها. لقد أظهرت الدراسات الانتخابية أنه في العديد من الدوائر الانتخابية، لا يظهر غالبية الناخبين لممارسة حقهم في التصويت. كما تثير حالات تزوير الانتخابات من خلال التصويت المزيف قضايا خطيرة حول الطابع الحقيقي لـ "أكبر ديمقراطية" في العالم. ومع ذلك، هذا لا يعني إنكار أن الهند دولة ديمقراطية متفوقة بكثير مقارنة بالعديد من المطالبين بالسياسة الديمقراطية. يمكن القول إن الديمقراطية الهندية يمكن تعزيزها عن طريق إجراء إصلاحات انتخابية فعالة بحيث لا يمكن للمرشح الفوز في الانتخابات إلا عندما يحصل على الأغلبية، أي أكثر من 50 في المائة من الأصوات التي تم استطلاعها. كما يحتاج العمل داخل الحزب أيضاً إلى الديمقراطية من خلال السماح لأعضائه في المشاركة بأنشطة الحزب في العمليات السياسية وصنع القرار داخل حزبهم. يمكن للإصلاحات التي اقترحتها لجنة الانتخابات في الهند وأقرتها المحكمة العليا أن تسهم بشكل كبير في جعل النظام السياسي الهندي أكثر ديمقراطية. من المناسب أن نذكر هنا أن الديمقراطيات التمثيلية الحديثة، لا تحتاج أن يتم تقييمها بمقياس الديمقراطيات التشاركية عند اليونان القديم.

إن الفرق بين المثل والواقع في الديمقراطية اليونانية القديمة والديمقراطية الحديثة يكمن في طريقة المشاركة. فإذا كانت الديمقراطية في أثينا تقوم على المشاركة المباشرة للمواطن، فإن الديمقراطية الحديثة تقوم على المشاركة السياسية عن طريق التمثيل. وبهذه الطريقة، تكون الديمقراطية اليونانية أقرب إلى المعنى الحقيقي للديمقراطية من الديمقراطية الحديثة. وللتوضيح أكثر، يمكننا القول أن الاختلاف الرئيسي بين الديمقراطيتين يكمن في معنى كلمة "الشعب". في حالة الديمقراطية اليونانية، يشير مصطلح "الشعب" فقط إلى الرجال البالغين الأحرار، باستثناء النساء والعبيد، بينما في الديمقراطية الحديثة، كلمة "الشعب" تعني جميع البالغين من الرجال وكذلك النساء. وهذا يعني أنه لم يتم التعامل مع جميع البالغين كمواطنين في الديمقراطية القديمة.

وخلاصة القول هو أن الديمقراطية قد تم تعريفها وتفسيرها بطرق مختلفة من قبل فلاسفة ومفكرين مختلفين في أزمنة تاريخية مختلفة. في الحقيقة أن الديمقراطية، منذ نشأتها في العصور القديمة، مازالت محل خلاف ومثيرة للجدل في الخطاب السياسي المعاصر. وبعد مناقشة الأبعاد المختلفة للديمقراطية، نحتاج إلى إجراء بعض الاستنتاج المبدئي حول أي تعريف للديمقراطية هو أكثر معنى وفقاً لقوتها وضعفها هنا كما هو واضح ويتضح من المناقشة أعلاه أن فهم الديمقراطية يتوسع دائماً من

اليونانية - الكلاسيكية إلى السياسية الحديثة والجوانب التشاركية والتشاورية للديمقراطية. وهنا نلاحظ خروجاً مميزاً عن الفهم السابق للديمقراطية، لأن الديمقراطية الحقيقية تحاول التعبير عن القيم المهمة مثل المساواة والعدالة الاجتماعية في الوقت الراهن. كما تحتاج هذه القيم مزيداً من التحليل والبحث والذي يتطلب إلى دراسات أخرى.

قائمة المراجع:

1. احمد صابر حوحو، مبادئ ومقومات الديمقراطية، مجلة المفكر - العدد الخامس، جامعة محمد خضير، سكرة، الجزائر، 2008م.
2. أرسطو طاليس، السياسة، ترجمة احمد لطفي السيد، منشورات الجمل، بغداد - بيروت، 2009م.
3. ارنست ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينه، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد - بيروت، 2006م.
4. افلاطون، الجمهورية، ترجمة شوقي داود تماراز، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت - 1994م.
5. العيادي صونية، المجتمع المدني... المواطنة والديمقراطية "جدلية المفهوم والممارسة"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني والثالث، جامعة محمد خضير، الجزائر، يونيو 2008م.
6. الان تورين، ترجمة أنور مغيث، نقد الحداثة، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، 1997م.
7. الان تورين، ما الديمقراطية، ترجمة عبود كاسوحة، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2000م.
8. الكسيس دي توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة أمين مرسي قنديل، الجزآن الاول والثاني، عالم الكتب، القاهرة، ط - 3، 1991م.
9. توماس هوبز، اللفيان: الأصول الطبيعية والسياسية سلطة الدولة، ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب، هيئة ابوظبي لثقافة والتراث وار الفارابي، ابوظبي، 2011م.
10. جان توشار، ترجمة علي مقلد، الأسس النظرية والفلسفية للأنظمة السياسية والقانونية منذ زمن الإغريق وحتى القرن العشرين، منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم، بيروت - لبنان، 2001م.
11. جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة عادل زعيتير، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م.
12. جون ستيوارت مل، الحكومة البرلمانية، ترجمة اميل الغوري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017م.

13. جون لوك، في الحكم المدني، ترجمة ماجد فخري، اللجنة الدولية للترجمة، بيروت -1959م.
14. دانييل يانكلو فيتش، الديمقراطية وقرار الجماهير، ترجمة كمال عبدالرؤف، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة - 1993م.
15. ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة مصطفى ناصر، سلسلة عالم المعرفة، العدد - 387، الكويت، ابريل 2012م.
16. ديفيد غريير، مشروع الديمقراطية، ترجمة أسامة الغزولي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة العدد 418 نوفمبر 2014م.
17. ستيفن ديلا، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربع وهبه، منتدى مكتبة الإسكندرية، القاهرة 2000م.
18. علي عباس مراد، ديمقراطية عصر العولمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت - 2007م.
19. قدور نورة، الديمقراطية التشاركية عند هابر ماس، مجلة تاريخ العلوم العدد الخامس، المركز الجامعي الببيض، الجزائر. بدون.
20. ليو شتراوس، و جوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية، ج - 1، ترجمة محمود سيد احمد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005م.
21. ليو شتراوس، و جوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية، ج - 2، ترجمة محمود سيد احمد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005م.
22. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، كتاب في جريدة، العدد التاسع والعشرون، لبنان - بيروت، 2006م.
23. مونتسكيو، روح الشرائع، ج - 1، ترجمة عادل زعيتر، دار المعارف بمصر، القاهرة 1953م.
24. لورنس ج. ار. هيرسون، ترجمة صلاح الدين الشريف، سياسات وأفكار: دراسة علمية تحليلية لمفهوم النظرية السياسية، مكتبة الانجلو المصرية، 1987م.
25. لوي التوسير، مونتسكيو، السياسة والتاريخ، ترجمة نادر ذكرى، دار الفارابي بيروت - لبنان، 2006م.
26. نعوم شومسكي، إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، ط، 1998، 2م.
27. محمد عبد العزيز ربيع، تأملات في الإشكالية الثقافية: الثقافة والديمقراطية

Bibliography :

1. The new encyclopedia-Britannica, Vol, 4, London, 2002, p5

2. Encyclopedia of ethics, second edition, ed. Becker, charlotte and other, Vol. 1, Rutledge, new york, 2001, p.358>
3. Encyclopedia, Vol 8, Macmillan educational corporation, new York, 1980, p75. Colliers
4. The encyclopedia of Democracy, Vol, IV, Rutledge London, 1995, p.1278
5. International encyclopedia of social and behavioral science, ed. Smelser Nail, Vol 5, new york, 2001, p. 3405.
6. Encyclopedia of philosophy, ed. Edwards, the Macmillan company, new york, 1967, p. 338.
7. Victor Ehrenberg, from solon to Socrates, Methuen & coltd, London, 1968, p.20.
8. ar.m.wikipedia.orghttps://
9. www.wowessays.com/dbase/adl/keb238.shtml, Development of democracy
10. Leslif Lipson, the democratic civilization, oxford University press, New York, 1964, p.26.
11. Plato, The Republic, translated by Francis Macdonald, Clarendon Press Oxford, 1941, p.262
12. Ernest F. Johnson, foundations of democracy, cooper square, New York, 1964, p.2
- 13.
14. Aristotle, the work of Aristotle, translated by W.D.Ross, Vol. II, William Benton publisher, Chicago and London, 1952p.489
15. Aristotle, the polities of Aristotle, translated by Ernest Barker, Oxford University press, New York, 1958, p.174.
16. Ernest F. Johnson, foundations of democracy, p.24
17. 1 Ibid
18. الوثيقة العظمى، مجنا كارتا Ar.m.wikipedia.org
19. The new encyclopedia-Britannica, ed. Jacob & Ilan Yeshua, Vol, 7, London, 2002, p675
20. Thomas Hobbes, Leviathan, ed by John Plamenatz, William Collins, Great Britain, 1974, p.143

21. Thomas Hobbes, Leviathan, ed by Michael Oakeshott, Basil Blackwell, Oxford, Great Britain, 1651, p. 112.
22. L. J. Maefarlane, Modern Political Theory, Nelson Ltd, London, 1970.
23. Thomas Hobbes, Leviathan, ed by John Plamenatz, William Collins, Great Britain, 1974, p.141
24. Preston King, Thomas Hobbes Critical Assessments, Politics and Law, Vol-III, Routledge, London and New York, 1993.
25. John Locke, Two Treatises of Government, ed by Peter Laslett, second treatise, Cambridge University Press, New York, 1988, p.355.
26. Stuart Brown, British Philosophy and the age of Enlightenment, Vol-v, Routledge, London and New York, 1996.
27. J.J. Rousseau, Social Contract, ed by Barker S.E., Oxford University Press, London, 1946, p.222
28. Locke, Hume and Rousseau, Social Contract, ed by Barker, 1974, p.232.
29. J.S. Mill, On Liberty, representative Government and the subjection of women, Oxford University Press, London, New York and Toronto, Reprinted in 1954, p.186.
30. Sofia Nasstron, what Globalization Overshadows, Political theory, Vol-31, No-6, December 2003, pp.816, 817.

سياسات وقواعد وإجراءات النشر

سياسات النشر :

- نشر الأبحاث الأصلية باللغتين العربية والإنجليزية في أي من حقول العلوم الإدارية والإنسانية ..
- نشر الأبحاث التي من شأنها ان تعمل على تطوير النظرية الادارية والانسانية وإثراء ممارساتها .
- تعطى الأولوية للبحوث التي تقدم الحلول العلمية والعملية للمشكلات الإدارية والإنسانية
- يعتمد قرار قبول البحوث المقدمة للنشر على توصية هيئة التحرير والمحكمين، حيث يتم تحكيم البحوث تحكيما سريا .

قواعد النشر :

- يقدم الباحث ثلاث نسخ للبحث مطبوعة على ورق (A4) على وجه واحد وبمسافتين ومرفق معه CD ، مع ذكر البرنامج الذي تم استخدامه في الطباعة.
- يقدم الباحث خطابا مرافقا للبحث يفيد بأن البحث لم يسبق نشره .
- يعتمد الباحث على الاصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في اعداد وكتابة الابحاث العلمية .
- ان يكون البحث مكتوبا بلغة سليمة ويستخدم في الكتابة خط Arabic Transparent للأبحاث العربية و Times New Roman للأبحاث الانجليزية بنط (14) للمتن (16) للعناوين (12) للهوامش (1,15) تباعد الأسطر ولا يزيد عدد الاسطر عن 25 سطر، وينبغي الا يزيد حجم البحث على عشرين صفحة بما في ذلك المراجع والهوامش والجداول والأشكال والملاحق .
- ان يرفق مع البحث ملخص باللغة العربية والانجليزية في صفحة واحدة .

إجراءات النشر والتحكيم :

- ترسل البحوث والمراسلات الي مجلة جامعة الرازي على العنوان التالي :
- الجمهورية اليمنية – صنعاء – جامعة الرازي (www.alraziuni.edu.ye) مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية.
- هاتف (216923) تليفاكس (406760) البريد الإلكتروني لرئيس التحرير (fash_dean@alraziuni.edu.ye).
- يرفق بالبحث السيرة الذاتية للباحث .

- في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضه على محكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث ويتم اختيارهم بسرية ولا يعرض عليهم إسم الباحث أو بياناته، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث وقيمه العلمية ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها ويطلب من المحكم مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمه .
- في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الي الباحث بهدف إجراء التعديلات اللازمة على ان تعاد في مدة اقصاها شهر .
- يخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التسليم .

قواعد عامة :

- تؤول جميع حقوق النشر للمجلة .
- تقدم المجلة مجاناً لكل صاحب بحث أجاز للنشر نسختين من العدد المنشور به البحث .
- المواد التي تتضمنها البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة .

ملخصات الرسائل الجامعية :

تنشر المجلة ملخصات الرسائل الجامعية (رسائل الدكتوراه والماجستير) التي تم إجازتها بالفعل، والمتصلة بحقول المعرفة الادارية والانسانية والمجالات ذات الصلة، ويتم إعداد الملخص بمعرفة صاحب الرسالة، ولا يتجاوز عدد صفحات الملخص خمس صفحات ..

التقارير عن المؤتمرات والندوات :

ترحب المجلة بنشر تقارير موجزة عن المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية الحديثة الانعقاد والتي تتصل موضوعاتها بواحد او اكثر من مجالات اهتمام المجلة .

التعليقات والانتقادية على بحوث منشورة في المجلة :

ترحب المجلة بنشر التعليقات والتعليقات على بحوث سبق ان نشرتها المجلة، ويجرى تحكيم التعليقات المقدمة للنشر بمعرفة اثنين من المحكمين أحدهما مؤلف البحث موضع التعليق، وفي حال إجازة التعليق للنشر، يدعى المؤلف للرد على التعليق اذا رغب في ذلك، وتطبق على التعليقات المقدمة الشروط الشكلية المتعلقة بالبحوث.

رسوم التحكيم والنشر في المجلة :

تتقاضى المجلة مقابل نشر البحوث المحكمة والمقبولة الرسوم الآتية :

1. البحوث المرسله من خارج اليمن (\$150) .
2. البحوث المرسله من داخل اليمن (15000 ريال) .
3. هذه الرسوم غير قابلة للإرجاع سواء تم قبول البحث للنشر أو لم يتم النشر
4. البحوث المقدمة من باحثي جامعة الرازي مجانا .

قيمة الاشتراكات السنوية في المجلة :

- للأفراد (6000 ريال) المنظمات (12000 ريال) داخل اليمن
- للأفراد (\$10) المنظمات (\$ 20) خارج اليمن .
- (جميع حقوق الطبع محفوظة للمجلة)

رقم الايداع في دار الكتب الوطنية - صنعاء () لسنة 2020م

مجلة جامعة الرازي - مجلة علمية محكمة - تهدف الى اتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم ونتاجاتهم العلمية باللغتين العربية والانجليزية في مختلف العلوم الادارية والانسانية

المحتويات

م	الموضوع	الباحث	الصفحة
1	أثر تمكين العاملين على تحسين جودة الخدمات الصحية في مستشفيات القطاع الخاص في الجمهورية اليمنية.	د . نجيب علي محمد إسكندر	
2	أطلس البشرية في سورة الحج.	أ . م . د / حسن ناصر أحمد سرار	
3	الديمقراطية : جذورها الفلسفية، وتطورها إلى نظام سياسي.	د. حميد علي اسكندر	
4	مدى الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية واثرة على جودة المراجعة الداخلية في البنوك اليمنية العاملة في امانه العاصمة.	د / آمال المضواحي	
5	مدى تطبيق إستراتيجيات إدارة الأزمات في الشركات اليمنية لصناعة الأدوية.	د / عبدالفتاح علي حمد القرص	
6	أثر التوجه الريادي في القدرات الديناميكية للشركات الصناعية اليمنية.	د / أحمد عبدالله أحمد المشرقي	
7	تقييم تشريع ضريبة العقارات اليمني وفق قواعد فرض الضريبة.	د / محمد الحسيني	
8	مسائل عقدية مستتبطة من خلال منهج النبي ﷺ في تعامله مع من وفد إليه من المسلمين والمشركون وتطبيقاتها المعاصرة.	أ / ناجي هادي حسين اليزيدي	

كلمة العدد:

تسعى كلية للعلوم الإدارية والإنسانية في جامعة الرازي جاهدة للقيام بالتطوير الدائم لبرامج الكلية والارتقاء بالبحث العلمي .

ويسعدنا ويشرفنا أن نقدم بين ايدي الباحثين والأكاديميين وغيرهم العدد الاول من هذه المجلة - مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية وهي دورية عملية محكمة لنشر الابحاث بعد تقييمها وتحكيمها تحكيمياً علمياً من قبل محكمين خارجيين وفق ضوابط التحكيم العلمي المتبع .

متمنين من الله عز وجل ان تكون المجلة منبراً بحثياً منفتحاً على جميع الباحثين.
ونرحب بأي مقترحات من شأنها تطوير المجلة في الاعداد القادمة.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

د / محمد حسيني الحسيني